جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس –

كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو

قسم العلوم السياسية

الجغرافيا السياسية لتركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه سوريا (2018-2011)

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إشراف الأستاذة:

د. ليلى مداني

إعداد الطالبة:

❖ منصورية مروة

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد للّه الذّي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم

ثمّ الصلاة على أشرف العرب والعجم

وعلى آله وصحبه وسلّم.

أوّلا أحمد الله تعالى الذي هيّأ لي الأسباب ووفّقني

لإكمال هذا العمل كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة

المشرفة " **د. هداني ليلى** "

مع وافر الشّكر لجميع الأساتذة الأعزّاء اللّذين كان

لهم الفضل في توجيهي وتعليمي، وكلّ من ساعدني

من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيّبة

او دعاء، إلى كل من ترك في أوراق مذكرتي بصمات

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

إهـــداء

إلى من علمتني العطاء دون انتظار إلى من حصدت الأشواك على دربي

إلى الحضن الذي ضمني بأمان أمي الغالية.

إلى من سهر على تربيتي ورعاني أبي العزيز.

إلى من ساعدني بالدعوات إلى من فخروا بنجاحي في الحياة

إلى كل عائلتي الكبيرة.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى من كان سندي سندا لي في هذا العمل من البداية إلى النهاية

خطيبي " محمد "

كما أني أتوجه بشكر خاص إلى أستاذتي المشرفة " **د. مداني ليلى** "

إلى كل طلبة العلم.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي وأسقطهم قلمي.

إلى كل من يعرفه مروة من قريب أو بعيد أدي هذا العمل.

" منصوري مروة "

خطة الدراسة

- **مقدمة**
- **الفصل الأول: الجغرافيا السياسة لتركيا**
- المبحث الأول: النظريات الجيوسياسية
- المبحث الثاني: الموقع الاستراتيجي لتركيا
- المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية
- **الفصل الثاني: السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية**
- المبحث الأول: الأزمة السورية وتداعياتها
- المبحث الثاني: التدخل التركي في سوريا
- المبحث الثالث: مستقبل العلاقات السورية التركية
- **الخاتمة**

مقدمة

يعلب الموقع الجغرافي دورا مؤثرا في نشاط الدولة وسلوكها السياسي الخارجي، فمن خلاله يمكن معرفة المجال الحيوي لسياسة الدولة الخارجية، فهناك مواقع تسهم في زيادة قوة الدولة كما أن منها ما يساهم في إضعاف الدول نظرا لعدم تمتعها بمنافذ بحرية تستطيع من خلالها الاتصال بالعالم الخارجي مثلا أو التحكم بتجارتها الخارجية وبالتالي تستطيع توجيه سياستها الخارجية اتجاه الدول الأخرى، توجيها من شأنه تحقيق مصالحها وإكسابها مكانة دولية متقدمة على الساحة الدولية.

لذا يعد الموقع الجغرافي التركي أكثر المواقع تميزا في العالم باعتبارها تمتد ضمن قارتين مهمتين هما آسيا وأوربا، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أدرك أهمية البعد الجغرافي في سياسته الخارجية فعزز علاقته مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط ودول أسيا والقوقاز ودول البلقان حيث شرعت تركيا في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو واكب المستجدات في القرن الحادي والعشرون مع الالتزام بمبادئها حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالية.

هذه العوامل مجتمعه دفعت تركيا إلى إنهاء القطيعة في العلاقات منطقة الشرق الأوسط وإنهاء حالة العزلة والانطواء والتطلع نحو الشرق بدلا من الالتحاق بالغرب "الإتحاد الأوروبي" على وجه الخصوص فمنطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية جعلت الدول الكبرى تتنافس للسيطرة عليها مما جعلها مكان للصراعات ورسم شكل العلاقات بين دول هذه المنطقة والدول ذات المصالح كسوريا، ومنه فقد شهدت العلاقات التركية السورية تطورا ملحوظا بين تنافر وانجذاب وخاصة بعد الأزمة السورية منذ سنة 2011 والتي غيرت مجرى العلاقات فكان لتركيا موقف ودور في معالجة الصراع في ظل تخوف من العواقب وانطلاقا من سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار التي اعتمدتها تركيا في سياستها مع دول الجوار ورغم ذلك جاء التدخل التركي في الأزمة

السورية من خلال التأكيد على أهمية إنشاء منطقة منزوعة السلاح في الحدود مع سوريا باعتبارها تتقاطع مع الحدود التركية من جهة، وعليه فقد أصبح لتركيا دور فاعل في معالجة هذه الأزمة بوضع إصلاحات ومبادرات سياسية اتجاهها، وعلى هذا الأساس ارتأينا معالجة إشكالية مفادها:

كيف تساهم الجغرافيا السياسية لتركيا في بلورة ساسها اتجاه دول الجوار خاصة سوريا.

وتتدرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات الفرعية ندرجها كما يلي:

- ما تأثير الجغرافيا السياسية لتركيا على سياستها الخارجية؟
- ما هو دور تركيا اتجاه الأزمة السورية؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين الجغرافيا السياسية لتركيا والدور الذي تلعبه في علاقتها مع دول الجوار خاصة اتجاه سوريا

وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- ساهم البحث عن المجال الحيوي لتركيا في تدخلها في الأزمة السورية.
- يعتبر التفوق الذي وصلت إليه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية دافعا قويا لتدخلها في الأزمة السورية.

حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:** حددت الدراسة إطارا مكانيا يشمل حدود الدراسة المكانية التي تضم تركيا وسوريا ضمن الإطار الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط.
- **المجال الزماني:** تتضمن الدراسة الفترة ما بين 2011 – 2018

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتطرق إلى التأثير الذي يمكن أن تحدثه الجغرافيا السياسية لتركيا على جورها الإقليمي وكيف يظهر ذلك من خلال أهمية سوريا بالنسبة لتركيا ومن ورائها أهمية الأقليات الكردية المتواجدة ضمن الدول الأربعة المجاورة لتركيا وهي سوريا والعراق وإيران، ومخاوف تركيا من اي محاولة لقيام دولة كردية خاصة في ظل سيطرة الأكراد على مناطق الجوار في سوريا وحتى في العراق وإيران، ودور الفوضى التي تعيشها هذه الدول ودور القوى المتنافسة الكبرى في إمكانية تقسيم المنطقة إلى دويلات وتأثير ذلك على المجال الحيوي لتركيا خاصة في ظل تعقد العلاقات السورية التركية ووجود الكثير من القضايا المشتركة كالقضية الكردية، أزمة اللاجئين...الخ.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

الرغبة في دراسة الأزمة السورية كقضية عربية والدور التركي في سوريا ضمن متغير التأثير الأساسي للجغرافيا السياسية لتركيا على محيطها الجغرافي من خلال نموذج تركيا .

المبررات الموضوعية:

ترتبط بمحاولة تقديم دراسة لتأثير الجغرافيا السياسية لتركيا على الأزمة السورية من خلال طبعة المصالح التركية في سوريا وأهدافها ضمن الحدود المشتركة مع سوريا ومحاولة الثراء المكتبة بدراسة ضمن هذا الإطار.

الإطار المفاهيمي:

هناك مجموعة من المفاهيم التي ارتأينا توضيحها وهي:

الجغرافيا السياسة: تعريف دوجلاس جاكسون 1964: إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي تهتم بدراسة الظاهرات السياسية في أبعادها المساحية[1]، ولا ترتبط هنا الجغرافيا السياسية كمصطلح استعمل بكثرة في دراستنا بالمساحة الشاسعة لتركيا ولكن أيضا بالامتداد السكاني لدول الجوار وكذا بمختلف مميزات الموقع الجغرافي لتركيا على امتداد القارتين الأوربية والآسياوية.

المجال الحيوي: لقد ظهرت في الجغرافيا السياسية عدة نظريات تهتم بدراسة الدولة وكانت تؤكد على أهمية نموها وتطورها وازدهارها، ومن هذه النظريات "نظرية المجال الحيوي" التي تنطلق من أن الدولة أشبه بالكائن الحي حيث تبدأ الدولة بشكل "زايكوتي" ثم تتسع وتكبر بشكل أخطبوطي[2]، ولعل هذا الاتساع يفسر سياسة تركيا نحو سوريا وفي ذات الوقت شرق المتوسط بتدخلها في ليبيا.

الجوار الإقليمي: ويقصد به كل الدول التي لديها حدود مباشرة مع تركيا باعتبارها جوارا إقليميا أو جوار قريب لتركيا والتي تجمعها حدود برية أو بحرية مباشرة.

أدبيات الدراسة:

تعد دراسة الدكتور عقيل سعيد محفوظ (2009) من أهم الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا بعنوان "سورية وتركيا": الواقع الراهن واحتمالات المستقبل – والتي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية – حيث تناول الباحث تطور العلاقات بين البلدين انطلاقا من مقولة رئيسية تخص عوامل التجاذب والتنافر، وهو يرى العوامل تلك تنسحب على

1 محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 1996 – 1997، ص 15.

2 سعدون شلال، "التطبيق العنصري لنظرية المجال الحيوي دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة البحوث الجغرافيا** – العدد 5، 2004، ص 99.

مفردات العلاقات التركية – السورية ومستوياتها وبيّنت أن العلاقات البينية بين البلدين تتسم بـ "التردد" و "اللاحسم" و"التأجيل" وهو نوع من الإرادة القصدية لديهما.

ويرى المؤلف أن اهتمام سورية وتركيا، قد تركز في الشؤون الإقليمية والدولية دائرتي نشاط رئيسيتين هما بالنسبة إلى الأولى: المنطقة العربية، وما يرتبط بالصراع مع إسرائيل وإلى الثانية أوروبا – الولايات المتحدة ولم تكن علاقات الدولتين (سورية وتركيا) على هذا الصعيد متوترة، وقد شكل ذلك عاملا مضاف خلال العقود الماضية إلى سورية اتجاه إسرائيل وأيضا هواجس تركيا تجاه تحديات لتكوين الداخلي والأمن القومي، ويسعى المؤلف إلى توضيح أهداف عدة أهمها: بيان الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدولتين، بما هي جزء من التكوين السيكولوجي والذاكرة السياسية لديهما وتقديم (أو تجريب) منهجية مقترحة في دراسة العلاقات الدولية للطرفين، واختبار تدخلات منهجية تقوم على جدلية، أو مفهوم "التجاذب والتنافر"، ودراسة السياسة الخارجية السورية وتركيا في أبعادها العامة، والبحث في تأثير البيئة الدولية والإقليمية والبينية والدولتية في العلاقات موضوع الدراسة واستشراق احتمال المستقبل، وهي تتقاطع بشكل كبير مع دراستنا التي تركز على أهمية البعد الجيو سياسية في العلاقة بين البلدين أي سوريا وتركيا.

دراسة أحمد داوود أغلو 2010 وهي بعنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل مركز الجزيرة للدراسات الدار العربية للعلوم ناشرون الدوحة وبيروت، حيث يعتبر هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية وتناول دراسته الكتاب والمثقفون والأكاديميون والسياسيون، فيعتبره البعض نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة، حيث أنه يصوغ إستراتيجية شاملة لسياسة تركيا في العالم، يتألف الكتاب من ثلاث أقسام أساسية، يتكون القسم الأوّل منه من ثلاث أجزاء تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية من خلال إطار مفاهيمي وتاريخي.

أما القسم الثاني ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي، ويتكون هذا القسم من أربعة أجزاء، فيما يتكون القسم الثالث من خمسة فصول، يتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية، ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الثماني الصناعية، ومجموعة الدول العشرين (G20) ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية وفي الأجزاء اللاحقة يتم تقسيم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في فهم وتحليل أهمية الدور الذي تريد أن تلعبه تركيا في جوارها الإقليمي من منطلق موقعها الجغرافيا وكذا وفقا لمتطلبات مصالحها.

دراسة الباحث محمد عبد العاطي التلولي (2011) رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 – 2008 جامعة الأزهر – غزة، حيث تناول الباحث تاريخ العلاقات التركية – السورية التي اتسمت في العالم بالتوتر حتى توقيع معاهدة أضنة لتبدأ رحلة تعاون جديدة بين الطرفين، وقد وزعت الدراسة على خمسة فصول تناول الفصل الأول: تطور السياسة التركية تجاه سوريا تاريخيا من 1945 – 2001، حيث تناول خلال هذه المرحلة الحرب الباردة وما صاحبها من توترات ونزاعات وغير ذلك تم حلّها، أيضا في المبحث الثاني: تناول السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من 1991 – 2001 وما شهدته من إنهاء النزاع بتوقيع اتفاق أضنة الأمني وبداية علاقات جديدة بينهما ثم تطرق الفصل الثاني من الدراسة إلى المحددات السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا مثل البيئة الداخلية التركية، والبعد التاريخي للسياسة الخارجية التركية، والبعد الجغرافي

للسياسة التركية، أما الفصل الثالث فقد وضح أثر البيئتين الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا. وما لها تبن البيئتين من تأثير كبير بما يصاحبها من ضغوطات على أصحاب الرأي السياسي في الدولة وكيف يتم تفادي أو الاستجابة لهذه الضغوطات والتحديات وقد حدد الفصل الرابع أهم أهداف وأدوات تنفيذ السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا وأخيرا فقد وضح الباحث في الفصل الخامس كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والتي تمحورت حول دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل ثم خلصت الدراسة بأن تركيا تلعب دور محوري في المنطقة بانفتاحها في علاقاتها مع الجميع والاقتراب من الجميع دون استثناء، وهو يعتبر بمثابة دراسة تاريخية تم الاستفادة منها في فهم العلاقة بين تركيا ودول الجوار خاصة سوريا.

الإطار النظري:

يشتمل الإطار النظري على أهم النظريات التي تفسر السلوك التركي اتجاه الأزمة السورية.

نظرية اللعب: وتسمى أيضا نظرية المباراة وهي تحليل رياضي لإحتمالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطلة والتي تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة. [1] وهنا تبرز أهمية هذه النظرية في تفسير علاقة تركيا بسوريا مع بداية الأزمة وبعد تواصلها وبقاء بشار الأسد رئيسا لسوريا واختلاف الموقف التركي وفقا لاحتمالات المصالح الممكن تحقيقها ووفقا لتغير أوضاع الثورة في سوريا.

1 زينة ياسر حبيب، **Game theory**، المركز الوطني للمتميزين، 2015 – 2016، ص 5.

نظرية الدور: يعرف مورينو الدور باعتباره يمثل تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج، فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة. [1] ، اي فعل ورد فعل.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تناول دراستنا حول الجغرافيا السياسية لتركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه سوريا (2011-2018) ضمن فصلين حيث تضمن الفصل الأول الجغرافيا السياسية لتركيا من خلال ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول النظريات الجيو سياسية في حين تناول المبحث الثاني الموقع الاستراتيجي لتركيا في حين تناول المبحث الثالث محددات السياسة الخارجية التركية، أما الفصل الثاني فقد تضمن السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية ضمن ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الثورة السورية وتهديداتها والمبحث الثاني التدخل التركي في سوريا في حين تضمن المبحث الثالث سيناريوهات ومستقبل العلاقات السورية التركية.

1 حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 1979 – 2011 دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أسيوية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 – 2012، ص 24.

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية لتركيا

إن الجغرافيا السياسية لتركيا دور أساسي في سياستها الخارجية لذا من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى النظريات الجيو سياسية كإطار نظري نوضح من خلاله الدور الذي لعبته النظريات الجيو سياسية في تفسير سلوكات الدول ومن خلاله أيضا سيتم التطرق ضمن المبحث الثاني إلى الموقع الاستراتيجي لتركيا وأهميته

المبحث الأول: النظريات الجيو– سياسية

تطورت مضامين الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرع عنها علم جديد بعلم الجيوبولتيك، ومنه يعتبر هذا الأخير من العلوم الحديثة الهامة حيث يعبر عن طبيعة العصر الحالي من حيث تكامل وتداخل العلوم الإنسانية المختلفة، والواقع المعاش يستمد جذوره من تركيبة معقدة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، ولا شك أن اقتران هذه التشكيلة بعلم الجيوبولتيك جعل منه منهجا علميا معاصرا يعمل على حل معظم الإشكاليات بصورة شاملة وخصوصا بعد أن أصبحت العالمية تفرض نفسها على عالم اليوم.

المطلب الأوّل: النظريات الجيو سياسية التقليدية

تعتبر الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيك مصطلح من أصل يوناني متكون من جزئين أو كلمتين الأولى "**Geo**" تعني الأرض وترمز إلى علم الجغرافيا، والثانية "**Politique**""بولتيك" وتعني سياسة الدولة. أي أن الكلمة مجملها تعني دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة وهذا[1] لمعنى ومفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين السياسيين الأمريكيين لا يفرقون بينهما.

1 محسن زوبيدة محمد حمزة بن قرينة، **جيوبولتيك البترول في العالم**، محاضرات موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير نظام LMD جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2013 – 2014، ص 2.

الجيوبولتيك: هو العلم الذي يدرس الدولة كهيئة أو ككيان جغرافي أو كوحدة في الفضاء: يعني دراسة الدولة كبلد أو إقليم أو منطقة، وبأكثر خصوصية يدرس من هو السائد، فمثلت علم العلوم السياسية يدرس بدقة الوحدة الوطنية وكيفية المساهمة في فهم طبيعة الدول.

ومن هنا نجد أن الفرق بين الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية يتمثل فيما يلي:

- الجيوبولتيك ترسم وتتصور الخطة المستقبلية للدولة على ضوء مفهوم مفردات علم
- الجيوبولتيك، بينما الجغرافيا السياسية تهتم بالظواهر السياسية في أبعادها المساحية.
- الجيوبولتيك تهتم بمستقبل الدولة فقط بينما تهتم الجغرافيا السياسية بماضي وحاضر الدولة.
- الجيوبولتيك في تحرك وحيوية مستمرة بينما الجغرافيا السياسية تميل للثبات والجمود.
- الجيوبولتيك تعمل لخدمة أهداف الدولة بينما الجغرافيا السياسية تطبع صورة الدولة.[1]

وصف بسمارك الجغرافيا على أنها (العنصر الدائم في السياسة) وهو يعني أنها الرافد الأساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف[2] ومفهوم آخر للجغرافيا، يركز على طبيعة العلاقات بين الإنسان وبيئته الطبيعية بمقدار ما يمكن للإنسان أن يؤثر في البيئة الطبيعية ويتأثر بها[3]، ومن مضمونها: دراسة الدولة كمظهر سياسي مميز له خصائصه وعلاقاته مع محيطه الإقليمي الدولي.

- دراسة بنية الدولة من حيث الوحدات الإدارية والأقاليم التي تتكون منها مع مراكزها العمرانية.[4]

---

1 محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة، مرجع سابق ذكره، ص 3.

2 حسين حافظ وهيب، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)**، دراسة دولية (العدد 44)، ص 18.

3 محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية، كلية الآداب**، جامعة القاهرة 1996 – 1997، ص 6.

4 إبراهيم أحمد سعيد، **في التعليم الثانوي والجامعي في الوطن العربي**، Route education and social science journeln, volume issn, 2148 – 5518.

– دراسة الدولة والشعب (الأمة) والمقومات الطبيعية والبشرية الجغرافيا في قوة الدولة.[1]

لقد كان للألمان الفصل في وضع أسس الجغرافيا السياسية في صورة الجيوبولتيكا فأصبحت الجغرافيا السياسية من أهم الموضوعات وأكثرها شيوعا في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، ويعد الألماني **فريدريك راتزل**[2] يطلق عليه أبو الجغرافيا السياسية، وهو ممن استفاد من أفكار "داروين" الثورية وتأثر كثيرا من مفاهيم أستاذه "**ريتر**" عن الحضارة العضوية.[3]

يكاد يجمع كافة العلماء بأن العالم الألماني **فريدريك راتزل** (1844–1904) هو مؤسس علم الجغرافيا السياسية، ويعتبر كتاب **راتزل** "الجغرافيا السياسية" الصادر عام 1897 أهم ما قدمه في هذا المجال ومنه استغلت الدول الإستعمارية الغربية نظرية **راتزل** من خلال اتخاذ آرائه حجة واعتبارها حقائق علمية تدعم السياسة التوسعية، بما في ذلك الأفكار التي جاءت في مؤلفه المعنون "النظرية العضوية لتطور الدولة"، يرى **راتزل** الدولة تشبه الكائن الحي وتحتاج إلى التغذية[4] وأنه لا يمكن تغذية الدولة إلاّ باحتلال مساحات جديدة[5] وللسيطرة على المناطق المحورية لابد من السيطرة على أوروبا الشرقية، ويقع الأناظور ضمن ساحة أوروبا الشرقية، أما الشرق الأوسط فيتواجد خارج الساحات المحورية، في مركز الحزام الداخلي الذي يحتوي على أراضي أوراسيا المتبقية.

---

1 محمد علي أحمد حمران، **تطبيق الجغرافيا السياسية والجيوليكس في الجغرافيا السياسية السورية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، مكتبة الأسد، ط 1، 2016، ص ص 15 –16.

2 أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا في الساحة الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 3، 1435 هـ – 2014 م، ص 127.

3 محسن زوبيدة، محمد حمزة بن قرينة، مرجع سابق، ص 6.

4 عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط1 – 2، 1416 هـ – 1996 م، ص 17.

5 أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 127.

ونوه "**هاوسهوفر**" كما نوه "**ماكيندر**" من قبل إلى الكتلة البريّة المركزية لأوراسيا وأكد على ضرورة اعتماد ألمانيا لاستراتيجية ذات اتجاهين حيال بريطانيا، حيث يجب أوّلاً احتواء الكتلة البرية المركزية، واحتلال الشرق الأوسط من أجل قطع الطريق البحري على بريطانيا وتحقيق اتفاقية على المستوى القاري مع الصين واليابان، وقد أخطأ "هتلر" خطأ جيوستراتيجيا عندما غيّر نتيجة الحرب من خلال توجّهه إلى حركة برية في سهوب روسيا المرتفعة وتخلّى عن استراتيجيتها و**سهوفر** التي تؤكد على ضرورة إحكام السيطرة على الطرق البحرية المحيطة بالكتلة البرية المركزية وبالشرق الأوسط.[1]

وأوصى **سبيكمان**، انطلاقا من هذه الأفكار، الإدارة الأمريكية باتباع سياسة تمنع أية قوة أخرى من السيطرة على الحزام المذكور، ويعتبر **سبيكمان** الأب الروحي للجيوستراتيجية الأمريكية التي مازالت متبعة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن والتي تعتمد على سياسة لاحتواء الكتلة البريّة المركزية عن طريق الأحلاف كحلف شمال الأطلسي، والحلف العسكري المركزي، والاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين خط احتواء استراتيجي على الحزام الذي يمتد من النرويج إلى تركيا من خلال حلف شمال الأطلسي، ومن تركيا إلى باكستان من خلال الحلف العسكري المركزي، ومن باكستان إلى الفلبين في الشمال وإلى نيوزيلندة في الجنوب، وعن طريق الاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا.

وذكر **بيسكمان** بأن القوة التي يمكن أن تسيطر على الحزام الذي يتمتع بقوة كامنة كبيرة، شكل تهديدا كبيرا للاتحاد السوفياتي كدولة بحرية لأنها يمكن لها الإحاطة بهما.[2]

---

1 أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص 129.

2 أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص ص 129 – 130.

1-نظرية ماهان:

يطلق عليها أيضا اسم نظرية "**ماهان**" نسبة إلى صاحبها **ألفريد ماهان** (1840-1914) القائد البحري الأمريكي، وتعالج هذه النظرية أثر القوى البحرية في السيطرة السياسية والعسكرية على العالم ورأى **ماهان**[1] بأن قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه بها من كل جانب وهي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية أثناء السلام والحرب، وهي مقولة تعاكس ما ذهب إليه **ماكندر**.

وطرح **ماهان** ستة شروط لإنشاء قوة بحرية:

1-ميزة المتوضع الجغرافي.

2-شواطئ مناسبة للموانئ وموارد كبيرة ومناخ مناسب.

3-مساحة كبيرة من الأرض.

4-كتلة سكانية تسمح بالدفاع.

5-مجمتع مولع بالبحر والتجارة.

6-حكومة راغبة بالهيمنة على البحار.[2]

2-نظرية الدور:

هي نظرية تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوار سياسية" تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي، وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصنّاع القرار كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها العوامل التالية: (هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القوميّة من

1 حسن عبد القادر صالح، **الجغرافيا السياسية، لإقليم البلقان**، جامعة مؤتة، عمان، ص 377.

2 أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 129.

الإيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي).[1]

تعريف رالف لينتون لمفهوم نظرية الدور:

الدور مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معنية، ويحتوي على موقف وقيم سلوكيات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية.[2]

ومنه تسعى نظرية الدور إلى تبيان الدور الذي تسعى تركيا إلى لعب دور[3] قيادي في المنطقة، لأنها كانت على علاقات وثيقة مع الغرب وتربطها علاقات اقتصادية وتجارية مع دول المنطقة.[4]

تعريف آخر:

يعرفها **مارسلميرل** (1923–2003)، بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء البحار.[5]

3–نظرية العمق الاستراتيجي:

مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، يمكن المعيار الأساسي للمناطق التي

---

1 محمد عسال، سعاد لهراوة، **انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الفرص والقيود**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قيم العلوم السياسية، 2012 – 2013، ص 14.

2 حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979 – 2011)**، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 – 2012، ص 24.

3 عبير بخوش، **التنافس الروسي –التركي في المتوسط: مجال الطاقة نموذجا**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017، ص 5.

4 وحيد أنغتم غلام، **تركيا وروسيا: التنافس الجيوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ص 49.

5 محمد عسال، سعاد لهراوة، مرجع سابق، ص 15.

تشكل عمقا استيراتيجيا في مدى قدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من ذلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب.[1]

وهذه النظرية وضعها وزير الخارجية تركيا حاليا **أحمد داوود أوغلو** والذي جمع بين المعيارين "العمق الجغرافي الاستراتيجي" و"العمق التاريخي الثقافي لتركيا" والفكرة الرئيسية من هذه النظرية أن قيمة أي دولة في العلاقات الدولية تتبع موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي.[2]

فهذه النظرية تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الأساسية يتقدمها الإستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلام والعثماني داخليا وخارجيا.

1- داخليا: التصالح مع الإرث العثماني يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة أكثر تقبلا لتعدد الثقافات والأعراق، فضلا عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العلمانية والتخفيف من حدة القطيعة مع هوية تركيا كدولة إسلامية.

2- خارجيا: توسيع رؤى السياسة الخارجية التركية من خلال احتضان إرث القوة العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية تركيا الاستراتيجي والقومي.[3]

المطلب الثاني: نظريات الجيوستراتيجية

تتضمن النظريات الجيو استراتيجية أهم النظريات الحديثة التي حاولت أن تفسر الواقع الدولي من منطلق تأثير الأبعاد الجيو استراتيجية على واقع العلاقات الدولية والنظام الدولي ومنها رقعة الشطرنج وصدام الحضارات.

---

1 رانيا حسناوي، منى رزق الله، **السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية** 2002 – 2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016، ص 17.

2 رانيا حسناوي، منى رزق الله، نفس المرجع، ص 18.

3 رانيا حسناوي، منى رزق الله، نفس المرجع، ص 18.

1- رقعة الشطرنج الأوراسية زيغنيو بريجنسكي

إن الجائزة الجيوبولتية (الجغرافيا السياسية) الرئسية لأمريكا هي أوراسيا، فمنذ خمس مئة سنة كانت شؤون العالم تدار من قبل القوة (الدول) والشعوب التي حاربت إحداها الأخرى من أجل السيطرة الإقليمية، وسعى كل منها إلى بسط سلطته العالمية، أما الآن فثمة قوة (دولة) غير أوراسية تبرز في أوراسيا، وبالتالي فإن السيطرة العالمية لأمريكا تعتمد بشكل مباشر على المدى الزمني والمدى الفعال لاستمرار هذه السيطرة (التفوق) الأمريكي على القارة الأوراسية.[1]

إن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية ومع أن الجيواستراتيجية، أو الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبولتيكية، يمكن أن تقارن بالشطرنج فإن الرقعة الشطرنجية لأوراسيا ذات الشكل البيضاوي إلى حد ما، لا يقتصر لاعبوها على اثنين، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين، يملك كل منهم حجما متخلفا من القوة[2]، وقد فسر برزنسكي هذه النظرية من خلال دور اللاعبين الاستراتجين والمحاور الجيوبوليتكية والتي يمكن توضيحهما من خلال ما يلي:

اللاعبون الجيواستراتيجيون والمحاور الجيوبولتية

إن اللاعبين الجيواستراتيجيين الناشطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية تغيير، وبدرجة تؤثر في المصالح الأمريكية وحالة الشؤون الجيوبولتية الراهنة[3]، ومنها تركيا كلاعب جيواستراتيجي المناطق المجاورة كسوريا وفي الظروف العالمية الراهنة، يمكن أن نحدد على الأقل خمسة لاعبين

---

1 زينغيوب ريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عليها جيواسترتيجيا**، مركز الدراسات العسكرية 1999، ص 32.

2 نفس المرجع، ص 33.

3 رانيا حسناوي، منى رزق الله، نفي المرجع، ص 18.

جيواستراتيجي رئيسيين وخمس دولة محورية جيويولتية (مع كون اثنتين من هذه الدول الخمس تحملان ربما ما يؤهلهما جزئيا لتكونا من اللاعبين) في الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا، فرنسا، وألمانيا، وروسيا والصين والهند هي من اللاعبين الرئيسيين والفاعلين، بينما لا تتأهل بريطانيا العظمى واليابان[1] وأندونيسيا، لهذا الدور بالرغم من الاعتراف بأنها دول مهمة جدا، أما أوكرانيا، وأذربيجان وكوريا الجنوبية، تركيا، إيران، فإنها تلعب دور المحاور الثابتة الجيوبوليتية المهمة إلى حد حرجا بالرغم من أن تركيا وإيران تعتبران جيواستراتيجيا إلى حد ما وضمن إمكاناتهما المحدودة عموما.

تنخرط تركيا وإيران في إقامة درجة ما من النفوذ في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى مستغلين تراجع أو انكماش القوة الروسية ولها السبب يمكن اعتبارهما لاعبين جيواستراتيجيين ومهما يكن الأمر فإن كلا هاتين الدولتين تواجهان مشكلات داخلية جدية.

فتركيا تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر الأبيض المتوسط وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الأن في تقديم الترياق للأصولية الإسلامية وتخدم بوصفها مرسى جنوبيا لحلف الأطلسي.[2]

وفي هذا السياق يرمى منظر السياسة الخارجية التركية **أحمد داوود أوغلو** أن كلا من تركيا وإيران ومصر تشكل عامل توازن لجيوسياسية الشرق الأوسط، بمعنى أن لعبة التوازنات الإقليمية في المنطقة تتحكم بها هذه الدول (لما تتمتع به من رصد جيوسياسي وإمكانيات اقتصادية وعسكرية) والتي تشكل مثلث استراتيجي حساس تتفاعل فيه قوى النظام الدولي.[3]

---

1 زيغيوب ريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عليها جيواستريتيجيا**، مرجع سابق، ص 40.

2 نفس المرجع، ص 48.

3 عبد الأمير عباس عبد الحيالي، وحيد أنعام الكاكاني، **الموقع الجغرافي لتركيا، وأهميته في الشرق الأوسط**، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد الثاني، 2015، ص 10.

2-نظرية صدام الحضارات:

تعتبر صدام الحضارات التي نشرها **صاموئيل هنجيغتون** عام 1993 خطوة واضحة للجيواستراتيجية أمريكية في عالم الجديد عالم ما بعد الباردة الذي أوضح فيها أن الصراع في العالم لذا يكون بين الطبقات الاجتماعية أو الاقتصادية بل ستكون بين القوميات والأديان والحضارات أي أن الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة ليس صراعا عسكريا إنما هو صراع قائم على أساس الهوية القومية والدينية والحضارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستكون هناك صراعات بين أركان الحضارة نفسها أي صراع داخلي للحضارة نفسها بين أقطابها.

تعتبر هذه الصراعات مفتعلة وخير مثال على ذلك قول **برناند لويس** أن منطقة الشرق الأوسط عبارة عن موازيك من القوميات والأديان والأعراق والإثنيات، لا نرتقي لإقامة دولة عصرية علمانية أو حتى إسلامية، لذا يجب أن تستثمر هذه النقطة عبر تفكيكهم وممارسة السلطة عليهم من قبل قوى خارجية.[1]

1 د. أعياد عبد الرضا، مسلم مهدي علي الخويلدي، **النظريات الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى**، بحث مستقل مقدم إلى مجلة البحوث الجغرافيا، جامعة بغدا، كلية التربية العلوم الإسلامية، بن رشد، ص ص 291 – 292.

المبحث الثاني: أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا

تتدرج أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا ضمن المحددات الجغرافية للقوة التركية وذلك من خلال ما تملكه من موارد وأهمية لموقعها واتساع مساحتها وانعكاس ذلك على دورها ومصالحها.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتركيا

قبل التطرق للموقع الجغرافي لتركيا، لابد من إبراز أهمية وقيمة الموقع الجغرافي لأية دولة من الدول وطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية حيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والإرتقاء به لتحول نحو العالمية[1] ومنه تعتبر تركيا الوريث الشرعي للإمراطورية العثمانية التي فقدت عقب الحرب العالمية الأولى وبالضبط في معاهدة لوزان ومنذ ذلك الحين شهدت تركيا العديد من التحولات العميقة والجذرية التي أثرت على مكانتها وأهميتها في استراتيجيات الدول الكبرى.[2]

تقع تركيا في قارتي آسيا وأوربا حيث تبلغ مساحتها بـ 779542 كلم^2 وهي مقسمة جغرافيا إلى قسمين: تركيا الأسيوية الأناظول الذي يشكل 96.93% من مساحتها الإجمالية أي 75656 كلم^2، وتركيا الأوروبية بنسبة 30.03% أي 24000 كلم^2 فيحدها كل من بلغاريا واليونان وبحر ايجه غربا وجورجيا وأرمنيا والبحر الأسود شمالا وإيران شرقا والعراق

1 دلباز نسيمة منال، سعيداني نور الهدى، **دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة دمولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015 ص ص 16 – 17.

2 أحمد خنفوف، **السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه النزاع في سوريا**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016، ص 35.

وسوريا والبحر المتوسط جنوبا[1] توجد تركيا في منطقة ارتكاز استراتيجية مهمة، حيث تتحكم في بحر مرمرة (البوسفور والدردنيل).[2]

فتركيا تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم وفق نظرية **هالفورد ماكندر** الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال السياسي.[3] مما يكسبها أهمية استراتيجية وكمالها من أهمية في نقل التجارة الدولية، أما فلكيا فتقع بين دائرتي عرض (36-44) شمالا وخطي طول (26-44) ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضارسية، فعمقها الطوبوغرافي أكسبها تنوعا في جغرافيتها ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية.[4]

ويبلغ تعداد السكان في تركيا ما يقارب 70 مليون نسمة[5] 2016 حوالي 79 مليون نسمة[6] ويتزايد هذا العدد بمعدل سنوي يبلغ 2.2 سنويا، وتبلغ الكثافة السكانية في تركيا 194 نسمة لكل ميل مربع، إلاّ أن السكان لا يتوزعون بشكل منتظم إذ نجد الكثافة السكانية العالية في السهول الساحلية، وخاصة تلك الممتدة بجواز البحر الأسود وبحر مرمرة وإيجة

---

1 أحمد خنفوف، **السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه النزاع في سوريا**، مرجع سابق، ص ص 35 - 36.

2 ليندة حفصي، **المنظور التركي للأمن والتعاون في المتوسط**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016، ص 14.

3 يوسف أحمد الخراعة، **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية**، 2002 – 2015، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، 2018، ص 89.

4 قاسيلي عبد القادر، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015، ص 18.

5 أسعيدي الساعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية **مجلة الفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، ص 472.

6 خالد كمال هنية، **السياسات الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية**، 2002 – 2015، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، للدراسات العليا وجامعة الأقصى، 1436 هـ – 2015 م، ص 17.

والمراكز الحضرية الكبيرة، وتأخذ الكثافة بالتناقص كلما توجهنا شرقا ونحو الداخل، وأقل الأقاليم كثافة هو إقليم أنضوليا الشرقية.

وفي تركيا هناك قوميات متعددة تتكون منها التركية السكانية، حيث تمثل القومية التركية 80% من السكان والأكراد 17% والعرب 1% والأرمن 0.2% مع وجود قوميات أخرى تكون 1.8 من مجموع السكان وتتمثل هذه الشريحة بالقوميات التالية: اليونان والشركس والجورجيين والكرج، واللازمين الذين يقيمون على ساحل البحر الأسود ويتركز الأتراك وسط غرب تركيا بينما يتركز الأكراد في شرق أنضوليا وجنوبها الشرقي، وينشر العرب في إقليم البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أنضوليا أيضا، ويتواجدون بأعداد كبيرة[1] في لواء الأسكندرون هات بالإضافة إلى أضنه[2] وماردين وأوروما.

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي

شكل الوضع الاقتصادي المتدني والانهيار التجاري والمالي لتركيا التحدي الرئيسي لحزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا، إذ استطاع الحزب النهوض بالاقتصاد التركي، وكانت تركيا قد بدأت بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999، برعاية من صندوق النقد الدولي وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت بدلا من نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار بمعدل نمو 68%.

---

1 أكرم نصر خالد أبو حمدي، **أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**، رسالة مقدمة إلى عادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا، 2007 ص ص 15 – 16.

2 نفس المرجع، ص 16.

قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002 – 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 68%.[1]

قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 دولار إلى 10.000 دولار، إضافة إلى أن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقليص أرقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية، أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فهو يعتبر الآن من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، فأصبحت تركيا في المرتبة 18 في ترتيب أكبر اقتصاد على المستوى العالمي[2] والسادسة على المستوى الأوروبي.

المطلب الثالث: أهمية الموارد الطبيعية

إن تنوع الطبوغرافية والمناخية لتركيا أدى إلى تنوع وتفاوت مصادر الثروات الطبيعية أهمها:

- **الثروة المعدنية والنفطية:** تنوع هذه الثروة في تركيا يصل إلى 60 معدنا مختلفا أهمها: الكروم، الحديد، الرصاص[3]، الألمنيوم، الفضة، الذهب، الفوسفات .... الخ كما يوجد احتياطي محدود من النفط في جنوب شرق تركيا.
- **الثروة المائية:** تتمتع تركيا بثروة مائية ضخمة وهي تأتي أساسا من الأنهار الدولية ونابعة من أراضيها أنهار وطنية كثيرة (15 نهرا)، تعد بحيرة "فان" (383) الواقعة

---

1 مولاهم مريم، **البعد الأوروبي في سياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، كلية الحقول والعلوم السياسية، 2017–2018، ص 45.

2 مرجع سابق، ص 45.

3 شكري ديهية، سلوم ويزة، **السياسة التركية بين المثالية والواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015** مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية شرق أوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015، ص 20.

شرق البلاد من أكبر البحيرات التركية، فتقسيم تركيا لمشروعات مائية ضخمة معتمدة على أنهار دولية في نهري الدجلة والفرات المارين بسوريا والعراق إضافة إلى أنهار وطنية (جيجان وسقاريا)، ومن أشهر المشاريع نجد:

- مشروع جاب في جنوب شرق الأناضول على نهري الدجلة والفرات التي يتضمن 22 سدا و19 محطة توليد كهرباء.
- **مشروع أنابيب مياه السلام:** والهدف منه هو نقل حوالي (6 مليون م) من تركيا منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يعود بتركيا تدريجيا لتصبح أهم عنصر جيوبوليتكي في المنطقة.

فتركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء وهاتين الثروتين ستكونان سبب في الصراعات الدولية مستقبلا، فتركيا من البدان القليلة في العالم التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والتين أما من الناحية[1] الصناعية تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج والمرتبة الثالثة في تصدير أجهزة التلفاز، كما تشترك ضمن الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والمرتبة الثامنة عالميا في إنتاج السفن.

إن الموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها[2]، مما يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية ويتمكن من التأثير على السياسة الخارجية للدول الأخرى.[3]

---

1 شكري ديهية، سلوم ويزة، **السياسة التركية بين المثالية والواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015** مرجع سابق، ص 20.

2 نفس المرجع، ص 21.

3 عربي لامي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 – 2010** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط 1، 2017، ص 20.

المطلب الرابع: النظام العقيدي ومدركات صناع القرار التركي

يعرف النظام السياسي في تركيا بتشدده تجاه الدين والرموز الدينية التي شكل تاريخا مركز للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سده الحكم في العالم 2002، تغيير المشهد السياسي بالكامل وحققت تركيا نجاحات ملحوظة جعلتها محط أنظار الجميع حيث باتت نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يتحدى به نتيجة للرؤية التي يمتلكها الحزب ممثلا برموزه الثلاث **رجب طيب أردغان**، و**عبد الله جول** و**أحمد داوود أوغلو**، فالقادة الثلاث كان لهم دورا بارزا في تحقيق الإنجازات والتحولات التي شهدتها تركيا في كافة المجالات.[1]

لقد عكست المؤسسات السياسية التركية حالة من النضج السياسي، جسده **أردغان** و**أوغلو** و**جول**، ففي خضم الحكم الحالي لحزب العدالة والتنمية، اتخذت تركيا المصالحة مع محيطها العربي والإسلامي عنوان لسياستها الحالية، فقامت تركيا بتعديلات بارزة في نهج سياستها وحققت توازنا وحافظت على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وإسرائيل، وعملت على ترميم علاقاتها بروسيا والصين والهند، وكانت الأولوية الكبرى في مساعيها الجادة مع البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأوسط.

ويعتبر الرئيس **رجب طيب أردغان** من أكثر القادة تأثيرا منذ رحيل أتاتورك وعلى الرغم من أن **أحمد داوود أوغلو** كان له دورا مهما في رسم خطوط التحول في السياسة الخارجية التركية وتوجيه الرأي العام[2]، ويكاد يجمع المحللون والمراقبون السياسيون أن الانتصار التاريخي لحزب العدالة والتنمية يرجع لعدة أسباب ويعتقدون من بينها الشخصية الكاريزمية

---

1 مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002 – 2016**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، 2017، ص 47.

2 نفس المرجع، ص ص 48 –49.

لزعيم الحزب **رجب طيب أردغان**، حيث يعتبر أنه شخصية شعبية، سريع البديهية حاد الطباع، شديد القرب من نبض الشارع.[1]

كما يعتبر الرئيس التركي **أردغان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم** أسوته الأولى وأنه تأثر أيضا بالزعيم الإسلامي التركي **نجم الدين أربكان** الذي منحه الثقة وأعطاه الفرصة ليصل إلى منصب رئيس فرع حزب الرفاه وهو في الخامسة والثلاثين، ثم إلى منصب رئيس بلدية إسطنبول أكبر بلدية عامة بتركيا عام 1994، كما تأثر بكتابات الشاعرين المسلمين **محمد عاكف** و**نجيب فاضل** لدرجة أن **أردغان** دخل السجن لأول مرة في حياته عام 1999 كما تأثر بالتاريخ التركي ويبدو ذلك واضحا من خلال إشارته المتكررة إلى هذا التاريخ في خطاباته ومن ذلك ما ذكره في أحد هذه الخطابات: "إنني أتحدث بقوة استمدها من تاريخ أجدادي ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة منذ أكثر من ألف عام، فنحن نضع التاريخ".[2]

1 علي الزيقم، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 –2016**، مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة محمد خيضر، بسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017، ص 56.

2 مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 49.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية

تظهر محددات السياسة الخارجية التركية من خلال مواقع القوة التي تتمتع بها تركيا وكيفية توظيفها ضمن الدوائر الاقليمية التي تؤثر وتتأثر بها ومن بينها خاصة دول الجوار الاقليمي.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لتركيا

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث أسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر[1] السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة "أنقرة"، ويعرف باسم آسيا الصغرى، أو منطقة "الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم "heart land" وفق نظرية هارفوردماكندر الجيوبوليتكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (pirotal state).[2]

هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة تتوافر في دولة تتمتع بمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جيهات البحر الأسود في الشمال وبحر إيجه في

---

1 صوفيا بوعلي، وفا طوالبية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016 ص 12.

2- نفس المكان.

الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين ماتيين مهمين لطالما شكلا تاريخا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كلم وعرضه يتراوح 1–6 كلم مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access)، ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافية وإلى كونها قوة قارية.

الأهمية السياسية:

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط وحلف النابق) في تعظيم دورها في السياسة[1] والإقليمية كالآتي:

1- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال الدولة العراق وإن تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

2- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران، بعد تولي "باراك أوباما" رئاسة الإدارة الأمريكية.

1 صوفيا بوعلي، وفا الطولية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010–2015**، مرجع سابق ص 13.

3- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق- سوريا) والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات.

الأهمية الاقتصادية:

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسر للطاقة من منطقة القوقاز (كازخستان، أذربيجان، جورجيا والعراق إلى أوربا) حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو – تبليسي- جيهان) لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس[1] في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية، قيمة الثروة النفطية وأهميتها.

بنفس القدر من الأهمية الجيوسياسية للمياه، تتمتع تركيا بموقع مركزي في نقل موارد الطاقة من الشرق الأوسط إلى الغرب، وتمتلك تركيا العديد من السمات الحيوية على المستوى الإقليمي والعالمي، فموقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط، وحجم سوقها المحلي الكبير، شكلت عناصر قوة وجذب للمستثمرين من كافة أنحاء العالم، وزادت من عمقها الاقتصادي ومن ثم الإقليمي في الشرق الأوسط. [2]

الأهمية العسكرية:

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية والزراعية منها والسواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية

1 صوفيا بوعلي، وفا الطولوية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015**، مرجع سابق ص 14.

2 عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص ص 18 – 19.

المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الإلكترونية، ونظم التسليح البحرية وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي: [1]

1-مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2-مجموعة مصانع القطاع العام والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والذخائر والمعدات الإلكترونية.

3-مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية. [2]

المطلب الثاني: اتجاهات السياسية الخارجية التركية

من خلال الدوائر الثلاث الأوربية الشرق أوسطية والأسياوية

1- الدائرة الأوروبية:

تركيا وبصفتها إحدى الدول الأوروبية لم تأثر فقط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوروبية، بل تأثرت هي أيضا بها ولا يمكن إجراء تقسيم كلي لأوروبا ما لم يتم تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في هذه القارة. وكما حصل في الماضي فقد تداخل في الحاضر أيضا مصير كل من تركيا ودول القارة، حيث أن هذه الدول تنظر إلى المستقبل من نفس المنظور، وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خيار استراتيجيا بالنسبة لها [3]، مع أن تركيا أدركت حاليا أن الاتحاد

---

1 صوفيا بوعلي، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015**، مرجع سابق، ص 15.

2 عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 19.

3 محمد ياس خضير، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية الجزء الثالث خرائط السياسة التركية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 23 يونيو 2013، ص 23.

الأوروبي الذي يعاني اليوم من إمكانية التقسيم وخروج بعض الدول كبريطانيا لن يفتح المجال لانضمام دول أخرى كتركيا وأنه لا يزال مستغرقا في حل مشاكل الاتحاد المشتركة كالهجرة والاندماج خاصة من ظل تصاعد الأصوات المتطرفة التي تنادي بالقومية والانكفاء على الذات.

2- دائرة الشرق الأوسط:

تشهد تركيا مجموعة من التحولات في مدارك السياسة الخارجية تجلت في مستويين رئيسيين: **الأوّل** تصاعد وتيرة التأييد الاجتماعي والرأي العام لمزيد من الاهتمام بالشرق وزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية والشرق الأوسط.

المستوى الثاني: هو تزايد اهتمام الطبقة السياسية وجهاز السياسة الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط، وقد عمل الجهاز الاستشاري لرئيس الحكومة **رجب طيب أردوغان** على تأطير رؤى جديدة للسياسة الخارجية تتمثل في "تصفير" مشكلات السياسة التركية، وتوسيع خيارات وبدائل تلك السياسة بالتركيز على الشرق، وخاصة الجوار السياسي والإقليمي. [1]

ويمكن إدراج مواقف الحكومة التركية من الاستراتيجيات المقترحة لمستقبل العراق (بعد عام 2003)، والتوسط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا و"إسرائيل"، والعدوان الإسرائيلي على غزة (2008/12–2009/01) كنتيجة لهذا "التوافق الموضوعي" بين تغيير اتجاهات الثقافة السياسية والرأي العام وتغيير أو تحول المدارك الناظمة للسياسة الخارجية في تركيا.

1 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 174.

3- آسيا الوسطى: [1]

يمكن ملاحظة مستويين من التعاطي التركي مع آسيا الوسطى "التركية"، الأوّل هو التعاطي الإيديولوجي القومي المأخوذ باليوتوبيا، وقد رفع سقف توقعات العمل السياسي في تلك المنطقة [2] وتبدى ذلك في الخطاب الإعلامي والثقافي والإيديولوجيات السياسية والحزبية فظلا عن الجهود الرسمية على أعلى مستوى لتشكيل رابطة "العالم التركي"، وعقد مؤتمرات القمة لرؤساء تلك الدول وبذل الجهود لتنظيم الحالة اللغوية والثقافية والتبادلات التجارية والاستثمارية.....الخ. [3]

إلا أن واقع الحال أثبت أن الآمال صعبة المنال، وهو ما بدأ في المستوى الثاني من التعاطي التركي مع آسيا الوسطى "التركية"، بواقعية سياسية وبراغماتية "وقبلت" وجود قوى أخرى ذات مصالح وتأثير في تلك المنطقة، مثل روسيا الاتحادية وإيران، فضلا عن التطلعات الأمريكية والأوروبية ونفوذها المتامي هناك.

وهكذا تسعى تركيا إلى سلوك سياسات متعددة اتجاه آسيا الوسطى تواصل السعي "الطموح" لتحقيق نفوذ ومصالح خاصة...الخ، في تلك المنطقة والعمل في موازاة ذلك على تحقيق تلك المصالح بالمشاركة أو المنافسة أو التوافق مع أطراف أخرى [4]، وقد كان ذلك خيارا عمليا ولكنه وضعها مجددا في سياق استراتيجيات دول أخرى (الولايات المتحدة بصورة خاصة) في تلك المنطقة.

---

1 نفس المرجع، ص 184.

2 عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 19.

3 نفس المكان.

4 نفس المكان.

4- تأمين الموارد والإمكانيات: تنتهج السياسة الخارجية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب[1]، من خلال التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة ودول حلف الناتو الأخرى، ويتأتي عنها تسهيلات مساعدات مختلفة ومنها العسكرية والنقانية، التفاعلات الإقليمية المتعددة، مثل العلاقات مع دول الخليج العربي وسورية بهدف الحصول على تسهيلات في العلاقات التجارية والاستثمارية والمساعدات النفطية .....الخ. [2]

وقد تميزت السياسة التركية بـ "فك الارتباط" بين السياسة والاقتصاد وما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسورية شهدت تطورا كبيرا على الصعيد الاقتصادي (بعد الإتفافيات الأمنية والسياسية بعد عام (1998) [3]

الأهداف: تنظيم التفاعلات السياسية الخارجية في إطار تحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها في المفردات الرئيسية التالية: الأمن القومي، التكامل الداخلي، المكانة الإقليمية (الدولة نموذج) الموارد والإمكانيات.

1-الأمن القومي:

- حماية السيادة والأمن القومي. [4]
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والانقسامية، وذلك بهدف احتواء النزعة الاستقلالية لدى أكراد تركيا.
- التحالف مع الغرب والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة. [5]

---

1 عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص 19.

2 نفس المكان

3 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 181.

4 رمزي فخري علي الحموز، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير دراسات إسرائيلية – جامعة القدس – فلسطين 1434 هـ – 2013 م، ص 12.

5 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 182.

2-التكامل الداخلي: يشكل التكامل الداخلي لمختلف القوى والتكوينات الاجتماعية (والسياسية) هدفا رئيسيا للسياسة العامة وهكذا تتطلب سياسات التكامل الداخلي من السياسة الخارجية القيام بمقاربة مشكلات الاندماج والتكامل الداخلي مقاربة تنموية في وجهين داخلي وخارجي، وذلك من خلال تبني إصلاحات سياسية واقتصادية وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية في تركيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى – القوقاز، كما يتضمن تحقيق إدارة إقليمية من المشكلات الداخلية والعابرة للدولة من قبيل مشكلات الإثنيات (الأكراد – تركمان العراق....الخ)، والمياه والاتصالات والهجرة والإرهاب. [1]

3- المكانة (الدولة نموذج): إن من أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة "نموذجا" للبناء السياسي والحداثة ويبدو أن الصورة "نموذج" هي رسالة مزدوجة موجهّة أولا إلى الشرق وآسيا الوسطى – جنوب القوقاز وغيرها. [2]

لقد قدمت تركيا "نموذج" مختلفة في مجالات متعددة اعتمادا على الفترة الزمنية المعنية، ويشمل بعض هذه النماذج – سياسة الدولة العلمانية الاقتصادية أو الوصاية العسكرية [3]، على الساسة المنتخبين – والتي لم تعد ذات جدوى نظرا لحالة البلاد اليوم، وفي السياق المعاصر، فإن نموذج تركيا الاقتصادية والاجتماعية والدينية (مثل نمور الأناظول وحركة جولن) حطفت الانتباه في كثير من الأحيان، وفي سياق الربيع العربي، فإن حزب العدالة والتنمية – الحزب الحاكم في تركيا ذو التوجه الإسلامي والفائز بالانتخابات الخمس الماضية – يقدم النموذج السياسي الأكثر صلة بالوضع. [4]

---

1 نفس المرجع، ص 178.

2 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 180.

3 أحمد تكورو، **سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب**، مركز بروكنجز الدوحة، فبراير 2013، ص 1.

4 نفس المرجع، ص 1.

مساحات جديدة، وأن الدولة التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية المذكور ستزول عن الوجود كبقية العناصر الزائلة في نظرية دارون، ورأى **راتزل** أن الأهمية السياسية لأوروبا ستتضاءل في المستقبل بسبب ضيق مساحة استراتيجياتها التوسعية السياسية، ودعا إلى التوجه إلى خارج أوروبا، حيث تستطيع القوى الأوروبية أن تواصل وجودها في الوضع الدولي الجديد.

وقد شكل كل من **راتزل وجيلين** (kjellen) الذي جاء بعده واستخدم مصطلح "الجيوسياسية"، الأرضية النظرية للجيوسياسية البرية والبحرية والجوية التي تم تطويرها فيما بعد، وأصبحت الآراء التي طرحها جيلين في بحثه "الدولة كائن عضوي حي" (staten som lifstifo)، أحد المصادر الهامة الجيوسياسية لألمانيا. [1]

تعد دراسة الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية أمرا ضروريا من أجل فهم مراحل تطور الإستراتيجية السياسية العالمية والإستراتيجية العسكرية، ومن أجل استيعاب الأهمية الجغرافيا لتركيا مع الأخذ بعين الاعتبار ما ركزت عليه هذه النظريات.

قام **هاوسهوفر** (1948– 1869، Haushofer) بتعديل الجيوسياسية البرية التي طورها **ماكيندر** في بداية القرن الماضي، لتتناسب مع الجيوستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن **سبيكمان** (Spykman) قام بتعديلها للتناسب مع الجيوستراتيجية الأمريكية في مقالته التي جاءت تحت عنوان المحور الجغرافي للتاريخ "the Geographical pivot of history"[2] وقام **ماكيندر** بتحليل عملية التطور التاريخي بإرجاعها إلى الأسس الجيوسياسية، وقام كذلك بتحديد الأهداف الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافيا العالم من زاوية الإستراتيجية السياسية والعسكرية إلى ساحات محورية

1 أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 128.

2 نفس المرجع، ص 129.

(Heartland– pivot area) ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية، وبذلك يكون الشرط الأساسي لإستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الاعتداءات التي يمكن أن تأتي من البحر، وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تنبع من مناطق شرق أوروبا وتصب في البحر الشمالي القطبي لآسيا ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى منها تركيا.

وحسب رأي **ماكندر** تتطلب السيطرة على العالم تحقيق السيطرة على أوراسيا، والسيطرة على أوراسيا تتطلب السيطرة على المناطق المحورية.

يعتقد **ماكندر** أن توزيع الأراضي والبحار هو العامل الرئيسي، وينطلق من هذه الفكرة ليميز بشكل أساسي بين القوى البحرية والقوى القارية، ونستخلص من هذا أن الدولة التي تمتلك القوة في البر والبحر معا ستكون هي السيدة، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط إلا إذا توفرت للدولة "كتلة قارية" متجانسة منفتحة على المحيطات وقوية بما فيه الكفاية. [1]

يقدم ماكندر نظرته: من يسيطر على أوروبا الشرقية (بيلوروسيا واستونيا ولاتيفيا وليثرانيا ومولدافيا وأوكرانيا) يستطيع السيطرة على قلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم (المنطقة التي كان يحتلها الاتحاد السوفياتي) يسيطر على الجزيرة العالمية. [2]

تنظر هذه النظرية بالأساس حسب **ماكندي** إلى العالم نظرة كوكبية، وأطلق على القارات الثلاث اسم "جزيرة العالم".[3]

الأدوار: تحدد السياسة التركية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها من خلال مجموعة من المبادئ مثل:

---

1 الأمير البير سيليريه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ط1، 1988/8/2000، ص 24.

2 د. جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتك**، ط1، يناير 2013، لبنان بيروت، ص 63.

3 عبير بخوش، **التنافس الروسي – التركي في المتوسط: مجال الطاقة نموذجا**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017، ص 27.

1- القاعدة الأمنية: تشارك تركيا بصورة متعددة مباشرة أو من خلال القواعد الأمريكية والأطلسية على أراضيها في العمليات الأمنية في شرق المتوسط والعراق ومنطقة الخليج العربية وإيران وآسيا الوسطى وأفغنستان...الخ، غير أن هذا لا يعني أن إرادة وسياسات تركيا والولايات المتحدة وأوروبا تتفق على دلالات كون تركيا قاعدة أمنية. [1]

كما أن تركيا سمحت بإقامة قواعد عسكرية أمريكية وأطلسية جديدة في منطقة لواء إسكندرونة، إلى جانب نحو 14 قاعدة عسكرية أخرى قائمة في تركيا.

2- الموازن الإقليمي: يشتغل الأتراك على تأكيد أفضليتهم وقدرتهم على إتباع سياسات وظيفية وأدوار متعددة من قبيل المشاركة في سياسات الاحتواء للأطراف المنافسة أو المعارضة للغرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – جنوب القوقاز، وفي الوقت نفسه المحافظة على صلابتها معها بهدف تحقيق مصالح مباشرة لتركيا، ولعل أبرز مثال على ذلك هو السياسة التركية تجاه إيران والعراق. [2]

3- الوسيط: صدرت فكرة "الوسيط" من معطيين رئيسيين هما: استراتيجيات الغرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – جنوب القوقاز.[3] والمدارك الذاتية للطبقة السياسية التركية التي تدفعها إلى تبني سياسات ريعية متعددة ومنها المكانة الإقليمية ودور الوسيط.

الإستراتيجيات: تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف الحفاظ على الأمن القومي وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي يجب أن تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره البرادايم أو "الناظم، الإرشادي" للسياسة الخارجية وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية عديدة نبحث عددا منها في النقاط التالية: الاحتواء، تصدير الأزمات "الإمبريالية الفرعية".

---

1 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص ص 183 – 184.

2 نفس المرجع، ص 184.

3 نفس المرجع، ص ص 186 – 187.

1- الاحتواء: فقد عمت إلى احتواء نوعين من التحديات الداخلية والتحديات الخارجية بدأت استراتجيات الاحتواء منذ اللحظة التأسيسية للدولة التركية وكانت المسألة الكردية منذ الثمانيات أحد مفردات استراتيجيات الاحتواء في السياسة الخارجية التركية[1]. وتمنكت الدولة التركية من اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، وقبل ذلك عدد من زعماء "حزب العمال الكردستاني" من خلال التنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الولايات المتحدة.

2- تصدير الأزمات: قد تعمل الدولة على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب أو إعادة أسباب الأزمة إلى عوامل التدخل والتأمر من الخارج، ويبدو أن هذه الفكرة تقارب أو تطابق واقع حال السياسية التركية.

- تشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسية الداخلية تعود في معظمها إلى عوامل التدخل الخارجي، وهكذا ركز خطاب السياسة العامة على العوامل التأمرية والتدخلات الدولية في تفجير المسألة الكردية، من خلال افتراض الدعم المادي والمعنوي وتقديم التسهيلات والأسلحة والمعلومات والأموال. [2]

تصفير المشاكل مع دول الجوار:

سعت تركيا إلى لعب دور فاعل على المستوى الإقليمي والعالمي، وهذا ما توضحه رؤية **أحمد داوود أوغلو**، وزير خارجية تركيا، حيث أنه يروج دائما لرؤية تجعل من تركيا لاعبا فاعلا على المستوى العالمي عبر الترويج لسياسة صفر مشكلات مع الجيران مع الأمل في تسوية طويلة الأمد للخلافات من خلال توطيب درجة عالية من المشاركة مع قادة وشعوب الدول المجاورة لتركيا، والهدف من ذلك هو تحويل تركيا إلى "المركزية" أو الإقليمية

1 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص

2 نفس المرجع، ص 190.

حتى تصبح قوة ضمن المنظومة العالمية، ولكي ترهن للعالم أن دولة مسلمة يمكن أن تكون عضوا بناء في المجتمع الدولي. [1]

وصلت إلى حد مطالبة الحكومة التركية برحيل نظام السوري، لذا يجب على تركيا أن تلعب دورا أكبر في منطقتها، خصوصا الشرق الأوسط، بوصفها لاعبا إقليميا يتبنى سياسة خارجية جديدة ونشطة يهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي في جوهرها الجغرافي.

وعلى الرغم من النجاح المبدئي إلا أن نهج السياسة الخارجية التركية والمتمثل في تصفير النزاعات قد أثبت فشله مع أرمينيا والعراق وإيران، خصوصا في سورية مع اندلاع الثورات العربية عام 2011. [2]

وإسرائيل، كما أنها "احتوت" الحركة القومية الكردية من خلال إستراتيجية احتواء ترتكز مفرداتها على[3]:

- التنسيق الأمني مع دول عديدة مثل الولايات المتحدة و"إسرائيل".
- مواصلة العمل العسكري ضد قيادات حزب العمال الكردستاني في الخارج مثل عمليات الاختطاف والاغتيال.
- التوغل وإقامة منطقة أمنية في شمال العراق لضرب المواقع العسكرية للحزب هناك.
- الضغط على دول الجوار مثل سورية واليونان وإيران التي افترضت لتركيا أنها تمد الحركة الكودية بالعون وتتخاصر عن نشاطاتها فيها.

---

1 محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة، للدراسات والاستثمارات، بيروت – لبنان، 2010 م – 1431 هـ، ص 31.

2 وحيد أنعام غلام، **تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، ص 46.

3 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 188.

- العمل لدى حلفائها في الغرب على حصار الحركة الكردية وتضيف عمل المنظمات الكردية في الشتات وخاصة في أوروبا.

ويمكن القول بأن أكثر مفردات وآليات احتواء المسألة الكردية ينسحب أيضا على استراتيجيات احتواء اليسار الماركسي والإسلام السياسي.

أما التحديات الخارجية:

انخرطت السياسة الخارجية التركية في إستراتيجية الاحتواء الرئيسية التي تمت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – القوقاز خلال العقود الماضية.

- احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى – جنوب القوقاز عبر أحد مسؤولي وزارة الخارجية عن ذلك بقوله: "دون روسيا" نحن لا نستطيع تحقيق أهدافنا، روسيا يجب أن تكون في الداخل ولعل التعاون هو شكل من أشكال الاحتواء.
- احتواء القومية العربية "التقدمية"، و"إضغاف" النظام الإقليمي العربي.
- "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق (قبل الاحتلال الأمريكي الأخير عام 2003).
- احتواء السياسة الإقليمية لسورية بشأن المقاومة والتسوية السياسية للصراع مع "إسرائيل" والتحالفات الإقليمية.
- احتواء حركات الإسلام السياسي الراديكالية المناهضة للسياسة الأمريكية والمعادلة "إسرائيل". [1]

1 عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 189.

الفصل الثاني

السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية

لقد تطورت الأحداث في سوريا في ظل واقع استراتيجي معقد تمثل في جمود البنية السياسية وعدم إضاعة منظومة القيم التي يحتكم إليها النظام في ممارسة العامة، وكبت الحريات وانتشار الفقر والبطالة والفساد المتزايد وحرمان الأكراد من حقوقهم التي يطالبون بها.

المبحث الأوّل: الأزمة السورية وتداعياتها

شكلت الأزمة السورية كإحدى مخرجات الربيع العربي الذي لم يزهر إحدى أكثر الأزمات امتداد من حيث الزمن زمن حيث تداخل الأطراف المؤثرة ومن حيث تداعياتها داخليا وحتى خارجية والتي لم يتم حلها إلى يومنا هذا لا بالمساعي السلمية ولا العسكرية ويمكن من خلال هذا المبحث التطرق إلى أسباب هذه الأزمة والأطراف الفاعلة فيها وكذا تداعياتها وآثارها على تركيا باعتبار أن هذه الأخيرة تحتل أهمية خاصة ضمن دراستنا هذه.

المطلب الأوّل: أسباب الأزمة السورية

بدأت الأزمة في سوريا نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي والآخر اقتصادي واجتماعي، فقد بدأت الاحتجاجات في سوريا كردة فعل عفوية على واقع محتقن بسب جمود البنية السياسية والاستبداد من أجل تحقيق التغيير في شكل سلطة استبدادية إلى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفعالة وتتمثل تلك العوامل في:[1]

1-الأسباب الداخلية:

أ- **الأسباب الاقتصادية:** تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات في السنين العشرة التي سبقت 2011 فتدهور الواقع المعيشي للمواطنين، ومن ضمنه السكن اللائق وتأمين

1 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، 2014 – 2013**، رسالة ماجستر، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، عزة، 2015، ص 37.

المدارس للأبناء ومستوى التعليم ونوعيته وسائر متطلبات الحياة العصرية، وعلى سبيل المقارنة بلغت نسبة الأمية في صفوف البالغين 12% للذكور و41% للإناث.[1]

ويؤكد الكاتب ميشيل "**خوسدوفسكي**" في مقاله: من يقف وراء حركة الاحتجاج أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسين:

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.

ب- تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية.

استنادا إلى بيانات دخل ونفقات الأسرة السورية حسب المركز السوري لبحوث السياسات نلاحظ أن الغالبية العظمى من الأسر السورية كانت من تراجع في اتفاقها في السنوات الأخيرة خاصة بين 2004 و2009 لعدة أسباب من بينها ارتفاع الأسعار.

بعد تراجع في معدلات المشاركة في قوة العمل فقد وصل معدل البطالة في سوريا سنة 2010 إلى حوالي 37%.[2]

تراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماده على قطاعات ريعية كالنفط، وهذا أدى إلى بدلا التحدي الأكبر بعد انخفاض احتياطي النفط السوري وإنتاجه وبالتالي عوائده، وهو ما سبب ضغوطات كبيرة على المواطن وأدى إلى تدهور أوضاعهم المعيشية.

أ- الأسباب السياسية:

1-قانون الطوارئ وسوء المعاملة: تم فرض قانون الطوارئ في سوريا عام 1963 عند استسلام حزب البعث السلطة أثر انقلاب قام به وعرف باسم ثورة 8 مارس واستمر النظام منذ ذلك الحين في تطبيقه ليحكم قبضته على السلطة ويقمع أي شكل من أشكال المعارضة.

---

1 مزعا

2 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية، 2014 -2013**، رسالة ماجستر، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، عزة، 2015، ص 37.

2-الدولة البوليسية وعدم سيادة القانون: تمتلك سوريا أكثر الأجهزة الأمنية القمعية في الوطن العربي وهذه الأجهزة هي:

- **أجهزة أمنية تابعة للجيش:** إدارة المخابر الجوية، شعبة المخابرات العسكرية والأمن العسكري.
- **أجهزة أمنية تابعة للداخلية:** إدارة الأمن العام، أمن الدولة إدارة الأمن السياسي والشرطة.

3-احتكار حزب البعث للسلطة.

4-انتهاكات حقوق الإنسان.

5-العائلة القابضة على الدولة: تحكم أسرة الأسد سوريا منذ أكثر من 40 سنة.

6-كبت الحريات العامة.

7-التعذيب والقتل.[1]

المالية العامة وموازين المدفوعات ومستويات المعيشة.

- ارتفاع معدلات التضخم المالي الذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري فقد فاق معدل التضخم 15% حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري.[2]

ب-الأسباب الاجتماعية والبشرية الكامنة وراء الأزمة:

يتكون المجتمع السوري من العديد من القوميات والأديان والمذاهب الأمر الذي أثر في تركيبة النظام السوري، فقد اعتمد هذا الأخير منذ عهد حافظ الأسد إلى بشار الأسد على العنصر الطائفي العشائري – العائلي على اعتبار أنه أكثر ضمانا وبالتالي تم إنشاء عهد

1 بن ملوكة مليكة، **الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية نموذجا**، مذكرة شهادة ماستر جامعة زيان عاشور – الجلفة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/ 2017، ص 67.

2 عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

اجتماعي لا يضمن حقوق جميع الأقليات الأمر الذي أثر على باقي مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

بالإضافة إلى ارتفاع النمو الديموغرافي حيث فاق النمو الاقتصادي ما أدى إلى جمود في التسعينات ثم إلى تقلص بنسبة 2% في 1992، ما ساهم في عجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وإلى ارتفاع الأمية وإلى ضغط شديد على البنية التحتية من طرق ووسائل المواصلات وشبكات الكهرباء والهاتف، وإلى تعثر في توفير الطاقة الكهربائية ومظاهر غير مسبوقة هي شوارع المدن.[2]

فالفقر الشديد في سوريا هو عموما أدنى من المتوقع بالمقارنة مع الدول الأخرى في المستوى ذاته من دخل الفرد فقد بلغ معدل الفقر في سوريا 12% عام 2007، أي أعلى مما هو عليه في تونس والمغرب والأردن غير أن معدل الفقر في سوريا بعد أن كان الأدنى بين دول عربية، وتشير تقديرات 2010 حوالي 7 مليون نسمة 34,3% من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر وقدره خبير اقتصادي بـ 37% في حال احتسبت بـ 3 دولارات في اليوم و52 في حال استند الحساب إلى دولارين يوميا.[3]

ج- الأسباب المؤسساتية الكامنة من وراء الأزمة:

اختناق المؤسساتي وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على السياسة وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن

---

1 نفس المرجع، ص 117.

2 كمال ديب، **أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011 – 2013**، بيروت، دار النهار 2013، ص 204.

3 مرغاد سمية، **دور منظمة الأمم المتحدة اتجاه الأزمة السورية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قطب شتمة 2015 – 2016، ص 117.

تطلعاتها وإمكانياتها مما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديمقراطية وغياب قانون الأحزاب يضم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الإنتخابية.[1]

بالإضافة للدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في سوريا، فإن النظام السوري اعتمد على مؤسسة أمنية معقدة التركيب يغلب عليها الطابع العسكري وقمع المعارضة وتحافظ أجهزة الاستخبارات السورية على قدر عال من السرية، وتخضع الإدارة مركزية صارمة.[2]

1-الأسباب الخارجية:

ويمكن أن نلخص أهم الأسباب الخارجية للأزمة في سوريا في نقاط التالية:

- التغيرات التي جرت في العالم العربي في مستهل 2011، ونجاح الثورتين التونسية والمصرية وقيامها في ليبيا واليمن وبغض الاحتجاجات في بلدان عربية.[3]
- التحولات الكبرى التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، توتير وأثرها في مسيرة الحراك العربي عامة والأزمة السورية خاصة، مما سهل عملية الاتصال عبر الانترنيت وعبر القنوات الفضائية، ففي الأزمة السورية التي انفجرت في ربيع 2011، كان ثمة تضليل واسع مارسته وسائل الإعلام من فضائيات وصحافة مكتوبة.....الخ.[4]

1 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 110.

2 عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 110.

3 مرغاد سمية، مرجع سابق، ص 119.

4 كمال ديب، مرجع سابق، ص ص 91 – 96.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة

1-القوى العسكرية الليبيرالية: وتتمثل في:

الجيش الحر: لقد أعلن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 29 جويلية 2011، برئاسة **رياض الأسد** وعدد من الضباط العسكريين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش، ليطون إطار تنظيمي يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح اتجاه الشعب السوري.[1]

2-القوى والكتاب العسكرية ذات التوجه الإسلامي:

تشكلت العديد من التيارات الإسلامية خاصة بعد عسكرة النظام للأزمة، وبروز العامل الطائفي كأحد العوامل المحركة وتمثلت هذه التيارات في:

أ-جماعة الإخوان المسلمين:

تعد جماعة الإخوان إحدى القوى الأكثر فاعلية ضمن المعارضة السورية في المنفى والتي يعود تأسيسها في سوريا لعام 1946، برئاسة **مصطفى السباعي** ومع بروز التحولات السياسية في المنظمة العربية وحدوث الأزمة السياسية في سوريا تولى رئاسة الجماعة **محمد رياض** شقفة الذي امتنع عن المشاركة في فعاليتها بداية الأمر، نظر لافتقارها إلى القاعدة الشعبية والأطر التنظيمية للأزمة في الداخل، ولكن مع تطور أحداث الأزمة السورية بدأت جماعة الإخوان المسلمين في المنفى تستعيد نشاطها والتأثير في الداخل من خلال القيام ببناء قاعدة شعبية في الداخل وإحياء الشبكات القديمة وذلك باستخدام الروابط والعمل على تقديم الدعم لهم إضافة إلى تشكيل مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا عام 2011 برئاسة أحمد رمضان وكذلك بناء التحالفات التي لعبت دورا في تشكيل المجلس الوطني وقد

1 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 42.

حرصت على إظهار إلتزامها بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيما إسلاميا وسطيا.[1]

ب- جبهة النضرة:

هي جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منتصف 2011، بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق، وتم الإعلان بتاريخ 24 جانفي 2012، وقد ترأسها **أبو الفتح محمد الجولاني** الذي أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة **أيمن الظواهري**، وذلك تفاديا لمحاولة الهيمنة على قراراته من قبل الفرع العراقي للقاعدة والذي يرأسه **أبو بكر البغدادي** زعيم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وقد دعت الجبهة منذ بداية تشكيلها إلى مواجهة النظام ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الإسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السوريين والعرب الاشتراك.[2]

ج- الجبهة الإسلامية السورية:

تعد بمثابة اختلاف عسكري وسياسي واجتماعي تأسس بتاريخ 21 ديسمبر 2012 برئاسة **حسان عبود** الملقب "**أبو عبد الله الحمودي**" وقد ضمت عددا كبيرا من الأحزاب ويعود تشكيل الجبهة الإسلامية كاستجابة للمتغيرات الداخلية التي تعرضت لها البيئة السورية وكذلك التفاعلات الخارجية المحيطة بالأزمة.[3]

د- جبهة تحرير سوريا:

تشكل هذا التجمع في سبتمبر 2012، لعدد من الكتائب والأولوية مثل صقور الشام وكتائب الأنصار، ولوا، التوحيد، لوا، **عمرو بن العاص** ولوا، الفتح وأنصار الشام وكتائب

1 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 43.

2 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص ص 44 – 45.

3 نفس المرجع، ص 47.

الفاروق التي انتشرت نشاطها المسلح في العديد من المدن السورية خاصة القامشلي، وريف حلب، ودير الزور وطرطوس وبانياس، كما تهدف إلى إسقاط النظام السوري بجميع أركانه.[1]

3-أحزاب المعارضة الكردية

لقد عانى الأكراد سياسة الإقصاء والتهميش وعدم الحصول على حقوقهم في الجنسية والتعليم خلال عهد الرئيس حافظ الأسد ومع مجيء الرئيس **بشار الأسد** إلى السلطة تزايدت معاناة الأكراد الذين رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفسا يمكن أن يحقق أهدافهم فبدأت تنظيم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني بزعامة "**عبد الله أوجلان**"، والذي تمثل نشاطه في شمال شرق سوريا بينما الائتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي يضم تسعة أحزاب مثل حزب الباراتي والأزادي والمساواة ولقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه وتحيدهم وإبعادهم عن الحركة الاحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسيا.[2]

4-المعارضة السياسية:

لقد كشفت الأزمة السورية عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات وعن بروز لاعبين كثر في البيئة الإقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في بروز مجموعة الهيئات والأحزاب السياسية من أبرزها:

أ- هيئة التنسيق الوطني.

ب-المجلس الوطني السوري.

---

1 نفس المرجع، ص 47.

2 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 47.

ج- الإئتلاف الوطني لقوى "الثورة" والمعارضة.

5-الأطراف الداعمة للنظام السوري:

أ-المؤسسة العسكرية: تمكنت المؤسسة العسكرية السورية من القيام بدور فاعل منذ بدء الأزمة السورية، حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث متماسكا دون انشقاق أو انقسام.[1]

ب-المجالس الشعبية (الشبيحة): تعد أحد أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية للنظام السوري ولقد تعددت مسميات هذه الفرق التي كانت تحمل في معظمها اسم اللجان الشعبية، ويتم تمويلها من قبل النظام ورجال الأعمال المائة الأكبر"، وقد تزايدت خطورتها من خلال المشاركة في قمع التظاهرات في معظم المدن السورية وانتهاجها سلوكا قمعيا خاصة في حمص وايبس.

يصف الكاتب السوري "عزيز بسي" ظاهرة الشبيحة بالقول: إنّ الشبيحة منتوج عضوي لنظام الطغمة العسكرية الحاكمة وفسادها السياسي والاقتصادي وانحطاطها الأخلاقي وبعض من قاعدتها الطائفية.[2]

ج-فيلق القدس: يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدة آلاف من قوات فيلق القدس التاسع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد "**قاسم سليماني**"، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس خلال الأزمة تدريب فيلق القدس المجموعات العسكرية السورية، ومساعدة الأجهزة الإستخبارية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة.

---

1 نفس المرجع، ص 49.

2 عزمي سارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ص 265 – 266.

د- حزب الله: بدأ دور حزب لله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الخدود اللبنانية السورية، وقد تمثل دور حزب الله خلال الأزمة أيضا في حفر الأنفاق في المناطق الوعرة على طول الحدود مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرفة على مناطق البقاع.[1]

المطلب الثالث: تدعيات الأزمة السورية

1-انطلاق الثورة

خرج السوريون يوم الثلاثاء 15 مارس 2011 بمظاهرة من جوار الجامع الأموي في قلب العاصمة دمشق، رافعين شعارات "وينك يا سوري وينك"، الله سورية، حرية وبس "سلمية سلمية"، كما تواردت أنباء عن إنطلاق مظاهرات صغيرة في كل من حلب ودرعا، قامت قوات الأمن باعتراض المتظاهرين واعتقال 300 شخص، كما عمّت المظاهرات عددا من المدن السورية، وقعت خلالها مواجهات عنيفة مع الشرطة خصوصا في محافظة درعا الجنوبية الواقعة على الحدود الأردنية، أدت المظاهرات إلى سقوط 5 قتلى على الأقل ومئات الجرحى.[2]

ثم تجددت المسيرات الاحتجاجية لليوم السابع على التوالي وامتدت إلى بعض المناطق في الجنوب، وأرسلت الحكومة قوات إلى منطقة درعا وبعد أسبوعين على بدء الانتفاضة في 30 مارس 2011 تحدث الرئيس الأسد في خطابه الأوّل قائلا: "المؤامرة كبيرة"، ونحن لا

---

1 سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 50.

2 سمير يحي مكناي، **معالجة صحيفة المجد الأردنية للأزمة السورية**، رسالة ماجستير في الصحافة والإعلام، جامعة البترا ، كلية الإعلام، 1436 هـ/ 2015 م، ص 25.

نسعى لمعارك. الشعب السوري شعب مسالم ودود، وبرنامج إصلاحات تباينت ردود الأفعال حول خطاب الأسد. [1]

المطلب الرابع: أثار الأزمة السورية على تركيا

أ-الأثار الأزمة على سوريا:

بعد ما يزيد على خمس سنوات من بدء الانتفاضات في سورية وصول عدد قتلى النزاع المسلح إلى أكثر من 250 ألف شخص، كما أصيب أكثر من مليون على الأقل بجراح كان انخفاض توفر المياه الصالحة للشرب التي تبلغ حاليا نحو ثلث مستويات من قبل الأزمة وظروف معيشة وسيئة حدا في مناطق غير آمنة، كما أن تفشي أوبئة مثل: الحصبة وشلل الأطفال والتجاوب المحدود من جانب نظام الرعاية الصحية من الوضع سوءاً.[2]

بعد عامين تقريبا من نشوب النزاع تضرر أو دمر أكثر من 11% من المدارس في سورية، زيادة في معدل البطالة في 2013 عانت سورية ثاني أسوء انكماش اقتصادي مسجل في سنة واحدة.[3]

ب- آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا:

1-سياسيا: حيث أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تفويض اندفاع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، كما أربكت الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا والتي استندت على سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، هذه السياسة التي تطلعت في أحد أهدافها الرئيسية إلى محاولة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة أنها حالة الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية، فكلما كان الوضع الإقليمي أكثر

---

1 نفس المرجع، ص 26.

2 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، **صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، المكتب الإقليمي للدول العربية الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير 2016، ص 113.

3 نفس المرجع ، ص 118.

استقرارا أصبح من السهل على الحكومة التركية تنفيذ إستراتيجيتها ورأيتها السياسية في المنطقة. [1]

إن من أخطر تحديات الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية بصفة خاصة على تركيا، هو أن الحكومة التركية باتت تواجه مشاكل خطيرة في سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، حيث أثرت تطورات الأوضاع في المنطقة بشكل كبير على محاولات تركيا في بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة، على عكس ما كانت قد حققته السياسة التركية الإقليمية من حالة الصعود المتزايد منذ تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002، بشكل جعل من "النموذج التركي" نموذجا يعيد به.[2]

2-اقتصاديا:

أكد مراقبون بأن معدل الصادرات التركية إلى سوريا انخفضت بمقدار النصف مقارنة بأرقام عام 2010 حيث انخفضت عام 2011 إلى 1,6 مليار دولار، بينما انخفضت إلى 338 مليون دولار عام 2012 ومن جهة أخرى فقدت تركيا أسواق عربية عديدة حيث أن غالبية الصادرات التركية لدول المنطقة كانت تمر عبر سوريا.

فقد أدت تطورات الأحداث إلى تفويض المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة، والذي يعتبر أحد أهم ركائز الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية التي تدور حولها كافة السياسات الأخرى، وكانت تركيا قد بنت مشروعها الإقليمي من قبل على أساس الاقتصاد المفتوح والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، والذي تعتبره العامل الأهم في تحقيق التكامل السياسي بين تلك الدول فيما بعد. هذه الإستراتيجية التي نجحت في تنمية حجم التعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا والعالم العربي بصورة هائلة منذ عام

1 أركان إبراهيم عدوان، **أثار وانعكاسات "الربيع العربي" والأزمة السورية على تركيا**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، ص 177.

2 نفس المرجع، ص 217.

2002 من 7 مليار دولار إلى ما يقرب 40 مليار دولار عام 2008، وكان من المتوقع زيادة المعدل إلى أكثر من 100 مليار دولار في غضون بضع سنوات. [1]

حيث فقدت تركيا بسبب تطورات الأوضاع في سوريا وتدهور العلاقات التركية – السورية وتوقف التعاملات الاقتصادية بين البلدين إحدى أهم أدواتها الأساسية في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي والإقليمي الذي يعتبر حسب الإستراتيجية التركية الخطوة الأولى في تحقيق أمنها السلام والاستقرار ومن ثم التكامل السياسي بين الدول في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فقد أدت تطورات الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية بصفة خاصة إلى أحداث أثار اقتصادية سلبية وخطيرة على الدولة التركية، أو لا من جراه خسارة سوريا سوريا كحليف وسوق اقتصادي واستثماري وبوابة دخول اقتصادية وسياسية رئيسية للمنطقة العربية، وثانيا أدت تطورات الأزمة السورية إلى انهيار فكرة مشروع (التكامل الاقتصادي) بين تركيا والعالم العربي والإقليمي فيما بعد، والتي تعد إحدى أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتمنية. [2]

3-أمنيا:

حيث أدت تطورات الأزمة السورية إلى بروز التحدي الكردي في العلاقات بين البلدين من جديد، على إثر قيام النظام السياسي في سوريا بالسماح لحزب العمال الكردستاني وجناحه السوري "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني"، بمزاولة نشاطه في المناطق ذات الغالبية الكردية في سوريا والقريبة من الحدود التركية، الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية من جانب آخر، ومن جهة أخرى فقد أثبت الأزمة السورية محدودية تأثير "القوة الناعمة" التركية بشكل كبير، حيث

1 أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 179.

2 أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 180.

فشلت كافة المحاولات التركية في حث النظام السياسي في سوريا على إجراء الإصلاحات الداخلية.[1]

المبحث الثاني: التدخل التركي في سوريا

منذ الأيام الأولى للثورة السورية كان لتركيا موقفها من خلال محاولة لعب دور، وقد انتقل الموقف التركي من الأزمة السورية مع الوقت من مستوى لأخر تقدما وتراجعا[2]، حسب ما اقتصده المصلحة التركية.

المطلب الأول: مراحل الموقف التركي

حضيت سورية بأهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، ويمكن فهم الموقف التركي من خلال النظام والثورة السورية من خلال عدة مراحل:

المرحلة الأولى: دعم فكرة الإصلاح بقيادة النظام

لتجنب معضلة شبيهة بما واجهته تركيا في ليبيا وتمتد هذه المرحلة منذ انطلاق الاحتجاجات في درعي في 18 مارس 2011[3] وحتى منتصف أبريل، ودخلت تركيا بسرعة وحاولت إقناع الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف.

وبهذا قامت تركيا بإقناع الرئيس السوري تبني فكرة الإصلاحات والتغيير بأسرع ما يمكن، والتعامل بجدية مع النصائح والمطالب التركية وأخذ خريطة الطريق المطروحة من قبل أنقرة بعين الاعتبار إذ ما كانت القيادة السورية تريد الخروج من مأزقها هذا بأقل

1 نفس المرجع، ص 180.

2 عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 488.

3 نفس المرجع، ص 495.

الخسائر والأضرار، حيث تضمن الطريق التي وضعتها أنقرة أمام الرئيس الأسد جملة من الاقتراحات والمطالب، وحتى وصل الأمر إلى أن أرسل **أردغان** في 4/6/ 2011، وزير خارجية آنذاك **أحمد داوود أوغلو** إلى دمشق على رأس وفد للقاء الرئيس السوري وباقي المسؤولين وقد حمل الوفد رسالة تتضمن نصائح للأسد ومع ذلك قاد مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 أفريل 2011 جلسة بمشاركة عبد الله غول رئيس الجمهورية آنذاك ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس جهاز المخابرات والقائد العام للدرك فضلا عن سفير تركيا في دمشق لمناقشة الأوضاع في سورية، وتؤكد هذا المجلس على ضرورة تطبيق الإصلاحات في سورية وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار. ولكن تصاعد الموقف التركي بناء على التطورات في المشهد السوري، ووصل إلى هذه القناعة أن النظام السوري لا يريد أن يقوم بالإصلاحات السياسية، وإذا لم يطبق هذه الإصلاحات ستغير موقفها وهذا الموقف هي دعم المعارضة السورية.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة دعم المعارضة السورية وإسقاط النظام

بعد إفشال النظام السوري مساعي تركيا في إيجاد حل سياسي للأزمة، خرجت تركيا من معادلة التأثير في سورية وأصبحت تركيا فاعل في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها إذ منحتها التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهدها لإسقاط نظام بشار الأسد.[2]

1 بيستون عمر نوري، **الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية، التركية تجاه سوريا بعد 2011**، مجلة قهلايزانست العلمية، (المجلد 4، العدد 1، شتاء 2019)، ص ص 725 – 726.

2 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 508.

ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والاعتراف بها دوليا، وتجاوزت الحكومة التركية العوائق السابقة من خلال الاقتناع عن تسليح المعارضة مباشرة مع السماح بدخول السلاح عبر أراضيها.[1]

في ضوء هذا عقد أول مؤتمر في مدينة إسطنبول في أبريل 2011 بدعوة من بعض منظمات المجتمع المدني التركي لبحث مجريات الأحداث في سورية، وتلاه عدد من المؤتمرات كان من بينها مؤتمر أنطاليا تحت اسم "المؤتمر السوري للتغيير" وكان من قراراته إعلان الثورة السورية، والدعوة إلى إسقاط النظام، ثم عقد مؤتمر إنقاذ الشعب السوري في مؤتمر إسطنبول للدعوة لإنشاء المجلس الوطني السوري للمعارضة الذي خرج إلى النور في إجتماع آخر في إسطنبول أيضا بتاريخ 2 أكتوبر 2011.[2]

المرحلة الثالثة: مرحلة التراجع والحل السياسي

تراجع موقف تركيا وإضعاف إمكانات الدور التركي حول الإسقاط النظام السوري ورحيل بشار الأسد بشكل واضح في سوريا خاصة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر والإتفاق الأمريكي – الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني وشكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديدا مبطن بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.[3]

وتصادم هذا الموقف مع تراجع تركيا في إسقاط النظام مع المصالح الإيرانية والروسية الداعمة لنظام الأسد، مما أطال أمد الصراع السوري وأدى إلى تعقيده، وهو ما أثر سلبا على دور تركيا في الإقليم والتعاون الإقليمي بين الدولتين وبهذا الشكل سيدخل تركيا في صراعات مع العديد من دول الجوار: سوريا والعراق، إيران من جانب ومن جانب أخر مع بعض القوى

1 نفس المرجع، ص 509.

2 بيستون عمر نورى، مرجع سابق، ص 727.

3 نفس المرجع، ص 728.

الدولية خاصة كل من روسيا والصين، لأن روسيا تركز لإبقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفا، ولقد قررت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيدها.[1]

المرحلة الرابعة: مرحلة التدخل العسكري

وفقا للتوجه الاستراتيجي الذي رسمه **أحمد داوود أوغلو**، إذ يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسورية، لذا بدأت بالحديث عن مناطق أمنة شمال سورية.

وتجدر الإشارة بأن تركيا ومنذ بدء المرحلة المسلحة للثورة ضد بشار الأسد في صيف 2011 كانت عازمة على إقامة ملا ذات آمنة إلى جانب مناطق حظر الطيران في شمال سورية لحماية المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والسبب الرئيسي لدعوة تركيا لإقامة هذه المناطق الأمنة هو حماية نفسها من عدم الاستقرار في سورية.[2] وتأمل تركيا لإقامة ملذات آمنة تكون محمية من قبل الجيش التركي [3]

وبناءاً على ذلك قامت الحكومة التركية بتدخل العسكري المباشر بمرحلتين في سوريا مرحلة الأولى تسمى بـ (دراع الفرات)، بدأت هذه المرحلة في فجر 24 أوت 2016، دخلت دبابات الجيش التركي إلى الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية ضد تنظيم "داعش" وهدف السياسي لهذه العملية هي التقدم العسكري التركي ميدانيا.[4]

وتهدف السياسة التوسيعية التركية للتحرك على أكثر من اتجاه في الشمال السوري ممثلة في دحر "داعش" من جهة، ووحدات حماية الشعب الكردي من جهة أخرى، ثم

---

1 نفس المرجع، ص 729.

2 إبراهيم أحمد ناصر الجبوري، **الدور التركي في الأزمة السورية**، (مجلد 2، العدد 4، السنة 2، كانون الأول 2015 ربيع الأول 1437)، ص 31.

3 نفس المرجع، ص 32.

4 بستيون عمر نوري، مرجع سابق، ص 729.

أضعاف القوات التابعة لإيران وحزب الله، وكذا نظام الأسد من جهة ثالثة، والسعي لبناء توازنات مع موسكو وواشنطن في سوريا.[1]

المطلب الثاني: مطالب تركيا بإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري

مع اشتداد المعارك الدائرة بين المعارضة السورية والجيش السوري في مختلف المدن والقوى السورية، فإن الحكومة التركية بدأت تتخوف من أن يؤدي التصعيد في سورية إلى زيادة العنف وإلى إغراقها بمزيد من اللاجئين السوريين وخاصة المناطق الحدودية، وبالتالي انتقال المشكلة السورية إلى الداخل التركي، وخاصة في ظل التضامن الشعبي التركي مع الشعب السوري.[2]

وعلى هذا الأساس فإن رئيس الوزراء التركي أوضح بدوره أن مطالبة أنقرة إقامة منطقة آمنة في سورية هي ليست لحماية تركيا، بل لحماية المدنيين السوريين الفارين من قصف الطائرات وصواريخ **سكودوا** البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية وداعي بعدم الخلط بين المنطقة الآمنة التي تدعوا إليها تركيا، والمنظمة العازلة العسكرية التي لم تطالب بها تركيا أبدا، ولقد أن بلاده عرضت هذا الأمر لدى بداية الأزمة السورية إلى 2011، ولو أنه تم تطبيق هذه المنطقة وقتها لما تحول هذا العدد من السوريين إلى لاجئين[3]، وبعد الانتخابات التركية الأخيرة عادت تصريحات المسؤولين الأتراك بالمطالبة بإقامة مناطق آمنة في شمال سورية مرة أخرى إلى الواجهة، حيث أكد الرئيس التركي **رجب طيب أردغان** أن بلاده بصدد اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق خطة أنقرة في إنشاء مناطق آمنة في الشمال السوري، من

---

1 نفس المرجع، ص 731.

2 إبراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، طالب ماجستر، **الدور التركي في الأزمة التركية**، مجلة علمية دورية محكمة المجلد2، السنة 2، العدد 4، كانون الأوّل 2015، ربيع الأوّل 1437، ص 24.

3 نفس المرجع، ص 26.

أجل المساهمة في مكافحة الإرهاب، والتحقيق من آزمة اللاجئين السوريين التي أثقلت كاهل تركيا حكومة وشعبا وأن إنشاء هذه تمكين 1.7 مليون لاجئ من العودة لبلادهم، وذلك ضمن عملية أطلق عليها "جرابلس".

ويلاحظ مما سبق أن سعي تركيا ومطالبتها بإقامة مناطق آمنة هو خوفها من نقل التطرف والصراع إلى داخل تركيا عن طريق اللاجئين، إلا أنه مع ذلك فإنه على ما يبدو أن تركيا لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة على إقامة مثل هذه المناطق الآمنة في شمال سوريا لوجود إشكالة وخلافات في تحديدها بين الطرفين.[1]

المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب "داعش"

كان دخول تركيا الحرب ضد الدولة الإسلامية إلى جانب التحالف الدولي المكون من خمسين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو التغيير الثالث في السياسة التركية بعدما أحجمت عن المشاركة لمدة عامين تقريبا في الطلعات الجوية ضد "التنظيم" وقد وضعت آنذاك ثلاثة شروط لضرب التنظيم وهي:

1- أن تشمل عمليات التحالف الدولي نظام الأسد في سورية.

2- أن تشمل العملية إقامة منطقة آمنة أي حظر طيران شمال سورية.

3- تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية تركيا تعرضن نتيجة لمواقفها الرافض المشاركة بالتحالف الدولي ضد التنظيم آنذاك إلى حملة إعلامية من وسائل إعلام غربية وأمريكية.[2]

ولكن مجموع الأسباب السابقة التي تم ذكرها بداية البحث جعلت تركيا تتخلى عن جزء من شروطها للدخول في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى جانب التحالف الدولي

---

1 ن إبراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، مرجع سابق، ص 28.

2 مرزوقي خالد، **الاستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية 2002 – 2016**، مذكرة معدلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2016 – 2017،

وبالتأكيد فقد ضمنت تحقيق جزء من شروطها وأهمها ضمان إخلاء "الكرد" من غربي نهر الفرات وإقامة منطقة آمنة غير معلنة عززتها تصريحات مسؤولين أتراك ويصدقها الواقع الحالي بعد دخول الجيش التركي إلى منطقة "جرابلس" وما حولها في عملية أطلق عليها "درع الفرات".[1]

المطلب الرابع: السياسة اتجاه الأكراد

الأكراد هم شعب هندو – إيراني يتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غربي آسيا المعروفة بجبال كردستان، وتنتشر جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا والعراق وإيران وسوريا وتتوزع إلى حد ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى – جنوب القفقاس.

- وتقدر نسبة الأكراد في تركيا 20 % من السكان وهم يزيدون على 15 مليون نسمة ويتركزون في 11 مقاطعة وإقليمها في جنوب شرقي البلاد.[2]
- يتحدث الدستور التركي عن مواطنين أتراك، وعن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية ولا يقر بالتعدد القومي والعرقي، إلاّ ما تضمنته معاهدة لوزان (1923 في المادة 40 منها) والتي شملت الأرمن واليونانين واليهود. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد اللغوي، أي لا اعتراف بالكرد، ولابد بالكردية كلغة أو لغات[3] أثارت الثورة السورية المسألة الكردية من عدّة جوانب مختلفة وتحولت في إحدى جوانبها إلى مصدر للإستقطاب السياسي والفكري[4] فهي مصدر توتر في العلاقة بين تركيا وإيران، فكل من البلدين أقلية كردية ولا ترغب كل من

1 مرزوقي خالد، مرجع سابق، ص 52.

2 الدكتور عقيل محفوظ، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 9.

3 عقيل محفوظ، مرجع سابق ذكره، ص 19.

4 شمس الدين الكيلاني، **المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية**، دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات 2016، ص 3.

الدولتين في ظهور دولة كردية مستقلة، لكن تضاد المصالح بينهما في المنطقة تستخدمها جعل من الأكراد أداة لإيران ضد تركيا مما أدى لتراجع التعاون فيما بينهما في هذا الملف.[1]

- وفي المقابل تراقب تركيا عن كتب – ما يجري في محافظة الحسكة وعلى طول الحدود حيث يوجد الأكراد، ويبدو أن لدى تركيا هواجس تجاه التطورات الجارية في هذه المناطق وقد عبرت السلطات التركية عن هذه الهواجس، وذلك بالتحذير بشكل واضح وصريح (أننا لن نسمح بإقامة مخيمات لمجموعات إرهابية في شمال سوريا، لأن ذلك يشكل خطرا على تركيا)، وكان رئيس الحكومة التركية **رجب طيب أردغان** قد هدد بصراحة بأن تركيا ستتخذ أي خطوة تعتبرها ضد أي وجود إرهابي في شمال سوريا.[2]
- وتعتبر السلطات التركية أن حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني يمثل نسخة أو امتداد لحزب العمال الكردستاني. ويرى المسؤولين الأتراك أن على قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أن تثبت الآن الاستقلالية الحزب عن حزب العمال الكردستاني وبالتالي وقف نقل الأسلحة والمعدات العسكرية بينهما. وعبرت تركيا عن هواجسها تجاه ما يجرى في المناطق الكردية السورية، وذلك بنشر وحداتها العسكرية في مناطق التركية المقابلة للقامشلي وعامود وعين عرب، وهي ترصد عن كتب التحركات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ويمكن لتركيا أن تتدخل لمنع إقامة قواعد في الأراضي السورية مماثلة لتلك القائمة في جبال قنديل، يمكن أن يستعملها مقاتلو حزب العمال

---

1 فارس أحمد أو علية، **التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي 2011 – 2017**، المروحة استكمالا لمطلبات الحصول على درجة ماجستير في التخطط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2018، ص 51.

2 سامح محمود محمد الفرا، **تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سورية (2011 – 2013)**، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر – غزة 1436 هـ – 2015 م، ص 108.

الكردستاني لشن هجمات ضد الجنوب الشرقي لتركيا[1] ومن خلال ما تقدم يتضح بأن المسألة الكردية كان لها تأثيرها البارز في العلاقات التركية السورية، وتداخلت مع العديد من نقاط الخلاف بين الدولتين، خاصة مسألة المياه، كما أنها كانت وسيلة ضغط مبادل بين الطرفين في إطار إدارة نقاط الخلاف بينهما، وتجاوزت تأثيرها الداخلي لتركيا التأثير في علاقتها مع سوريا، دون أن يعني ذلك أنها شكلت نقطة الخلاف الوحيدة أو الأساسية بين البلدين.

وإنما كان هناك تفاعل بين مختلف نقاط الخلاف لعبت فيها المسألة الكردية دورا مهما كما تأثرت هذه المسألة بدورها بطبيعة الخلافات والصراعات بين الطرفين[2] لذا تصر تركيا على تأمين حدوده مع سوريا ورفض أي نشاط للأكراد من أجل إقامة دولة مستقلة سواء في سوريا أو إيران أو العراق.

1 سامح محمدو محمد الفرا، مرجع سابق، ص 108.

2 نفس المرجع، ص 110.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات السورية التركية

يزداد اهتمام الدراسات الدولية بالمستقبليات خاصة مع التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم يوميا، سواء على المستوى السياسي أو المستوى العلمي والتكنولوجي.

إن البحث في مستقبل العلاقات السياسية التركية – السورية هو محاولة لإستشراق الاستراتيجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها مسار تطور هذه العلاقات خاصة مع تسارع وتيرة الأحداث في سوريا بعد الأزمة السورية الأخيرة التي عصفت بها والتي أثرت تأثيرا كبيرا على مستقبل العلاقات بينهما.

إن لاستشراق مستقبل العلاقات لا يعني إصدار تنبؤات بقدر ما هو تحديد الاتجاهات وتخيل مستقبل محتمل يمكن أن تقضي إليه العلاقات بينهما.

وتمكن أهمية استشراق العلاقات التركية السورية في سياق عدة أسباب:

1- انفتاح الشرق الأوسط والمنطقة العربية على احتمالات[1] مستقبلية غير متوقعة وغير منضبطة.

2-الإختلال الاستراتيجي في المنظمة نظرا لوجود عدة قوى أخرى تتدخل بشكل كبير في صياغة حاضر ومستقبل المنظمة لصالحها مثل: تركيا وإسرائيل وإيران.

3-ما خلفته الأحداث الأخيرة في سوريا من تدهور في العلاقات بين البلدين وما نتج عنه من صعوبة استشراق ما ستؤول عليه هذه العلاقات مستقبلا.

4-إن المشهد أو السيناريو هو مجموعة من التنبؤات المحكومة بتحقيق مجموعة من الشروط، حيث أن العلاقات بين تركيا وسوريا تتأثر بعوامل الجذب والتنافر، ومن هنا فإنه

---

1 محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007 – 2012**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الأداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر بغزة، 1434 هـ – 2003 م، ص 141.

من المتوقع حدوث سيناريوهات من خلالها يمكن أن تتحول العلاقات بين البلدين لأحد المشاهد التالية:

- مشهد التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا بافتراض أن التوترات القائمة بين الحدود ستؤثر على الأمن القومي التركي، حيث كانت هناك مؤشرات لهذا التأثير بعد تبادل إطلاق النار لأكثر من مرة على الحدود بين الدولتين، وغير ذلك وهذا بدوره جعل أنقرة تتخذ قرار بإمكانية تأمين أمنها القومي بكافة الأشكال حتى اضطرت للتدخل العسكري في سوريا.[1]
- مشهد الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة للسورية بافتراض أن التدخل العسكري التركي في سوريا يمكن أن يجلب حرب واسعة تجر فيها تركيا رغما عنها، وبالتالي هنا يمكن في استمرار دعم المعارضة التركية بالأسلحة والمعدات العسكرية للتخلص من النظام السوري، ومن ثم إيجاد قدم لها بالتدخل في دمشق على اعتبار أنها المنقذ لها من هذه الحرب.
- سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا، والتي ستكون تركيا إحدى أعمدة هذا التدخل لكن تدخلها مع الدول الغربية يمكن أن يكون أقل ضررا عليها من تدخلها العسكرية المنفرد لأن الثأر السوري لهذا التدخل لن يكون ضد تركيا وحدها ولكنه سيتفرق بين تلك الدول.[2]

1 محمود خليل يوسف القدره، مرجع سابق، ص ص 141 – 142.

2 نفس المرجع، ص ص 142.

خاتمة

خاتمة

تناولت الدراسة الجغرافيا السياسية لتركيا وأهمية موقعها الإستراتيجي الذي ساعدها على بناء سياسة خارجية جديدة حيث اعتمدت تركيا سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها والانفتاح على الدولة العربية بعدما كانت في عزلة عن جيرانها.

ركزت الدراسة عن الطبيعة الجيوسياسية لتركيا وأهم محدداتها التي يتوضح أن قيمة أي دولة في العلاقات الدولية تنبع من موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي.

وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم وفق نظرية ماكندر وهو الأمر الذي يؤلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي.

كما ركزت الدراسة على السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها نحو الدائرة الأوروبية وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي خيار استراتيجيا لها، وكذا محاولات تركيا لاعادة بناء علاقات تعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بحيث تميزت السياسة التركية بـ "فَك الإرتباط" بين السياسة والاقتصاد وما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسورية أنها شهدت تطوراً كبيراً على الصعيد الاقتصادي (بعد الاتفاقية الأمنية والسياسية بعد عام 1998)، إلا أن الأزمة السورية منذ سنة 2011 قلبت العلاقات وادت إلى تغيرات وتداعيات كبيرة على تركيا ومصالحها.

إن من أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة نموذجا للبناء السياسي والحداثة فحددت السياسة التركية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في علاقتها مع دول الجوار الاقليمي من خلال ما يلي:

1- قاعدة أمنية أي المشاركة بصور متعددة أو من خلال القواعد الأمريكية والأطلسية على أراضيها في العمليات الأمنية في الشرق الأوسط والعراق ومنطقة الخليج العربي.

2- الموازن الإقليمي: المشاركة في سياسة الاحتواء للأطراف المنافسة أو المعارضة للغرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – جنوب القوقاز.

3- الوسيط: تبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف الحفاظ على الأمن القومي عن طريق الاحتواء وتصدير الأزمات.

لكن ما لوحظ أن المسألة الكردية هي أحد مفردات استراتيجيات الاحتواء في السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الجوار بما في ذلك اتجاه سوريا.

كما ركزت الدراسة عن السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية فاستمرت العلاقات بين كل من تركيا وسوريا بوتيرة إيجابية منذ توقيع اتفاقية أضنة عام 1998 وحتى قيام الأحداث في سوريا عام 2011 ويؤكد الباحثين أن من يقف وراء حركة الاحتجاج أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين:

- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.
- تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية.

بالإضافة للدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في سوريا، فإن النظام السوري اعتمد على مؤسسة أمنية معقدة التركيب يغلب عليها الطابع العسكري وقمع المعارضة.

كما ركزت الدراسة عن الأطراف والقوى والكتاب العسكرية ذات التوجه الإسلامي، والتهميش ومع مجئ الرئيس بشار الأسد إلى السلطة تزايدت معاناة الأكراد الذين رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفس لكن بوجود أطراف داعمة للنظام فشلت الحركات في إسقاط النظام منه مما خلق تدمير للمنطقة وعدد كبير من القتلى مما خلف انكماش اقتصادي إلى إحداث أثار اقتصادية سلبية وخطيرة على الدولة التركية وانهيار فكرة مشروع (التكامل الاقتصادي) بين تركيا والعالم العربي والإقليمي فيما بعد والتي تعد أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية.

فكان موقف تركيا يمر بأربعة مراحل لسوريا حسب مصالح تركيا من دعم فكرة الإصلاح بقيادة النظام إلى مرحلة دعم المعارضة السورية وإسقاط النظام بحيث منحتها التسهيلات المادية لتطوير عملها لإسقاط نظام بشار الأسد لكن تصادم هذا الموقف مع المصالح الإيرانية والروسية والتخوف التركي للمشاكل التي قد يمكن تحدث مع دول الجوار مما أدى إلى تراجع والحل السلمي وفي الأخير تدخلت تركيا عسكريا ضد تنظيم "داعش"، كما طالبت تركيا بإقامة منظمة أمنية في شمال سوريا لإيواء اللاجئين السوريين من أجل حماية السوريين والمساهمة في مكافحة الإرهاب والتحقيق من اللاجئين، إلا أنه مع ذلك لم تنجح تركيا في إقناع الولايات المتحدة على إقامة مثل هذه المناطق الآمنة في شمال سوريا.

كما أعلنت تركيا الحرب على داعش لكن جعلت تركيا تتخلى عن جزء من شروطها للدخول في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية وضمنت تحقيق جزء من شروطها وأهمها ضمان إخلاء الكرد من غربي نهر الفرات وإقامة منطقة آمنة غير معلنة.

كذلك مشكلة الأكراد التي كان لها تأثير بارز في العلاقات التركية السورية، لا يمكن أن تقوم الدراسة عن دور تركيا في الأزمة السورية دون التطلع لإستشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين وبالتالي قامت الدراسة بوضع سيناريوهات مختلفة حول التدخل الدولي المباشر في سوريا والتي ستكون تركيا إحدى أعمدة هذا التدخل لكن تدخلها مع الدول الغربية يمكن أن يكون أقل ضرراً عليها من تدخلاتها العسكرية المنفرد ضمن محاولاتها لإقامة منطقة آمنة.

وعليه بالرغم من استمرار الأزمة السورية واستمرار التدخل العسكري التركي في شمال سوريا إلا ان المجتمع الدولي خاصة الدول الكبرى لم تعطي أهمية لايجاد حل نهائي للأزمة السورية في ظل تشابك وتعقد مصالح الأطراف سواء دول الجوار بما في ذلك تركيا أو حتى الدول الكبرى كروسيا ليبقى الشعب السوري الأعزل يدفع ثمن ثورة لم يطالب من خلالها سوى بالحرية والديمقراطية وعدالة اجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

1-التقارير:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية الشباب في المنطقة العربية، أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، 2016.

2-الكتب

1. الأمير البير سيليريه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ط1، 2000-8-1988.
2. أحمد داوود أوغلو، "**العمق الإستراتيجي موقع تركيا في الساحة الدولية**"، ، دار العربية للعلوم، ناشرون، 2014م.
3. جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتك**، ط1، لبنان بيروت، 2013.
4. عدنان السيد حسين، "**الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م.
5. عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م.
6. عقيل سعيد محفوظ، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات.
7. عربي لامي محمد، "**التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط1، 2017.
8. عزمي بشارة، سورية: **درب الآلام نحو الحرية محلولة في فهم التاريخ**، المركز العربي للأبحاث ودراسة الأبحاث.

9.كمال ديب، "**أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011 – 2013**"، بيروت، دار النهار، 2013.

10. محمد محجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 1996.

11. محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة، للدراسات والإستثمارات، بيروت، 2010م.

12. محمد علي أحمد حمران، **تطبيق الجغرافيا السياسية والجيوليكس في الجغرافيا السياسية السورية**، ط2، 2016.

13. مي سامي المرشد، "**الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002 – 2016**"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط1، 2017.

3-المجلات:

1. أحمد تكورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب، **المركز بروكنجز الدوحة**، فبراير، 2013.

2. إبراهيم أحمد ناصر الجبوري، "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلد 2، العدد 4، 2015.

3. أسعد الساعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10.

4. أعياد عبد الرضا، مسلم مهدي علي الخويلدي، "الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى"، بحث مستقل كلية التربية العلوم الإسلامية، بن رشد.

5. أركان إبراهيم عدوان، "أثار وانعكاسات الربيع العربي"، والأزمة السورية على تركيا، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 47.

6. حسين حافظ وهيب، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري)"، **دراسة دولية**، العدد 44.

7. بستون عمر نوري، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية تجاه سوريا بعد 2011، **مجلة قهلا يزاست العلمية**، المجلد 4، العدد 1، 2019.

8. سعدون شلال، "التطبيق العنصري لنظرية المجال الحيوي دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة البحوث الجغرافيا** – العدد 5، 2004.

9. عبد الأمير عباس عبد الحيالي، وحيد أنغتم الكاكاني، الموقع الجغرافي لتركيا، وأهميته في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلة4، العدد الثاني، 2015.

10. شمس الدين الكيلاني، "المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية"، **دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، 2016.

11. زبيغنو برجنسكي، "رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما ترتب عليها جيواستراتيجيا"، **مركز الدراسات العسكرية**، 1999.

12. زينة ياسر حبيب، نظرية اللعب، **المركز الوطني للمتميزين**، 2015 – 2016.

13. محمد ياس خضير، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية الجزء الثالث خرائط السياسة التركية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2013.

14. يوسف أحمد الخزاعة، "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية"، 2002 – 2015، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 45، العدد 4، 2018.

15. وحيد أنغتم غلام، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 59.

4- الدراسات غير المنشورة:

1. أكرم نصر خالد أبو حمدي، "**أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا، 2007.
2. بن ملوكة مليكة، "**الإستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية – نموذجا**"، رسالة ماستر، جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017.
3. حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 1979 – 2011**، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 – 2012.
4. خالة كمال هنية، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002 – 2015**، رسالة ماجستر غير منشورة في برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية للدراسات العليا وجامعة الأقصى، 1436هـ – 2015م.
5. دلباز نسيمة منال، سعيداني نور الهدى، "**دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي، الإسرائيلي**"، رسالة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة دمولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015.
6. رمزي فخري علي الحموز، "**العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية**"، رسالة ماجستير دراسات إسرائيلية – جامعة القدس – فلسطين، 2013م

7. رانيا حسناوي، منى رزق الله، **السياسة الأمنية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016.

8. عبير بخوش، "**التنافس الروسي – التركي في المتوسط مجال الطاقة نموذجا**"، رسالة ماستر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017.

9. علي الزيقم، "**التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 – 2016**"، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017.

10. سهام فتحي سليمان أو مصطفى، "**الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2014 – 2013**"، رسالة ماجستير، عمادة للدراسات العليا، جامعة الأزهر غزة، 2015.

11. سمير يحي مكني، "**معالجة صحفية المجد الأردنية للأزمة السورية**"، رسالة ماجستير في الصحافة والإعلام، جامعة الترا، كلية الإعلام، 2015.

12. شكري ديهية، سلوم لويزة، **السياسة التركية بين المثالية والواقية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002 – 2015**، رسالة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015.

13. صوفيا بوعلي، وفا طوالبية، "**الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010 – 2015** "، رسالة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016.

14. فارس أجمد أوعلية، "**التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي، 2011 – 2017**"، رسالة ماستر غير منشور في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2018.

15. قاسيلي عبد القادر، "**الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014**"، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعمامة، خميس مليانة، كلية الحقوق في العلوم السياسية، 2014 – 2015.

16. ليندة حفصي، **المنظور التركي للأمن والتعاون في المتوسط**، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 – 2016.

17. محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية "2007 – 2012"**، رسالة ماجستير في الدراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر بغزة، 2003.

16. محمد عسال، سعاد هراولة، **انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، الفرص والقيود**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 – 2013.

18. محسن زوبيدة محمد حمزة بن قرينة، "**جيوبولتيك البترول في العالم**"، محاضرات موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير نظام LMD جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 – 2014.

19. مرغاد سمية، "**دور منظمة الأمم المتحدة اتجاه الأزمة السورية**"، رسالة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قطب شتمة، 2015 – 2016.

20. مرزوقي خالد، "**الإستراتيجية الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية 2002-2016**"، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017.

21. مولاهم مريم، "**البعد الأوروبي في سياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية**"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

فهرس

فهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر.....	
الإهداء.....	
مقدمة.....	**01**
الفصل الأوّل: الجغرافيا السياسية لتركيا.....	**09**
المبحث الأوّل: النظريات الجيوسياسية.....	**10**
المطلب الأوّل: النظريات الجيو سياسية التقليدية.....	**10**
المطلب الثاني: نظريات الجيواستراتيجية.....	**16**
المبحث الثاني: الموقع الإستراتيجي لتركيا.....	**19**
المطلب الأوّل: الموقع الجيوسياسي لتركيا.....	**19**
المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي.....	**21**
المطلب الثالث: أهمية الموارد الطبيعية.....	**22**
المطلب الرابع: النظام العقيدي ومدركات صناع القرار التركي.....	**24**
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية	**26**
المطلب الأوّل: الأهمية الاستراتيجية لتركيا.....	**26**
المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الخارجية التركية	**29**
الفصل الثاني: السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية.....	**41**
المبحث الأوّل: الأزمة السورية وتداعياتها	**42**
المطلب الأوّل: أسباب الأزمة السورية.....	**42**
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة.....	**46**
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية.....	**50**

المطلب الرابع: أثار الأزمة السورية على تركيا.....	**51**
المبحث الثاني: التدخل التركي في سوريا.....	**55**
المطلب الأوّل: مراحل الموقف التركي.....	**55**
المطلب الثاني: مطالبة تركيا بإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري	**59**
المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب "داعش".....	**60**
المطلب الرابع: السياسة التركية اتجاه الأكراد.....	**61**
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات السورية التركية.....	**64**
الخاتمة.....	**68**
قائمة المصادر والمراجع.....	**71**
الفهرس.....	**78**